الأبعاد الجيوستراتيجية لترسيم الحدود البحرية المصرية وإنعكاساتها علي الأمن القومي المصري

The geostrategic dimensions of the demarcation of Egypt's maritime borders and their implications for Egyptian national security

رشا عطوة عبدالحكيم

أستاذ مساعد بكلية التجارة – جامعة قناة السويس

المستخلص:

فى ظل الموقع الجغرافى الاستراتيجى الذى تتمتع به مصر باعتبارها تربط بين البحرين: الأبيض المتوسط والأحمر، مما يجعلها لاعباً مهماً فى المعادلات الدولية والاقليمية، لذا ترتبط قضية ترسيم الحدود البحرية بعدد من العوامل الاقتصادية والعسكرية والسياسية التى تؤثر على الأمن القومى المصرى، خاصة فى ظل تزايد الصراعات الدولية حول الموارد الطبيعية.

ويهدف هذا البحث إلى دراسة الأبعاد الجيوستراتيجية لترسيم الحدود البحرية وانعكاساتها على الأمن القومى المصرى، وقد توصل البحث إلى أن ترسيم الحدود البحرية المصرية ذا عائد ايجابى للدولة المصرية، حيث أنه بالإضافة لثروات البحر الأبيض المتوسط، فإن البحر الأحمر غنى بالثروات المعدنية والشعاب المرجانية التى يتميز بها، وتعتبر من أهم عوامل الجذب السياحى لمصر، وأيضاً لها عائد كبير على الاقتصاد المصرى، كذلك تواجد قواعد عسكرية للدول الأجنبية فى جيبوتى له تأثير على مصر وعلى الأمن القومى المصرى، بالإضافة إلى أن انشاء قواعد عسكرية مصرية يعمل على تعزيز قدرة مصر على تحقيق الأمن البحرى وحماية الحدود والمصالح الاقتصادية فى البحرين الأحمر والأبيض المتوسط، للوصول إلى قوة ردع توفر حرية الملاحة البحرية الآمنة، فى ظل الظروف التى تشهدها المنطقة.

الكلمات الدالة: الجيوستراتيجة، ترسيم الحدود البحرية، الأمن القومى المصرى.

Abstract

In light of Egypt's strategic geographical location as a link between the Mediterranean Sea and the Red Sea, the country emerges as a significant player in both regional and international equations. Consequently, the issue of maritime border demarcation is inherently tied to a number of economic, military, and political factors that directly impact Egyptian national security—particularly amid the intensifying global competition over natural resources and maritime routes.

This study aims to examine the geostrategic dimensions of maritime border demarcation and its implications for Egyptian national security. The research

concludes that the demarcation of Egypt's maritime boundaries yields a positive return for the Egyptian state. In addition to the resources of the Mediterranean Sea, the Red Sea is rich in mineral wealth and coral reefs, which are not only of economic value but also constitute a major attraction for tourism in Egypt. These resources contribute significantly to the national economy. Moreover, the presence of foreign military bases in Djibouti affects Egypt and its national security. In contrast, the establishment of Egyptian military bases enhances Egypt's capacity to achieve maritime security, protect its borders, and safeguard its economic interests in both the Red Sea and the Mediterranean. This effort ultimately contributes to the creation of a deterrent force that ensures the freedom and security of maritime navigation, particularly in light of the current regional circumstances.

Keywords: Geostrategy, maritime border demarcation, Egyptian national security.

المقدمة

أصبح ترسيم الحدود البحرية يلعب دوراً مهماً في إطار كل من السياسات المالية والاجتماعية والإقتصادية، ونظراً لأنه يمثل أحد الوسائل المهمة التي تستخدمها الدولة لتوجيه دفة الحياة الإقتصادية من ناحية، ولإعادة رسم الواقع الاقتصادي من ناحية أخري، ولأن ترسيم الحدود تجاه الاستثمارات الأجنبية يؤثر تأثيراً مباشراً في اقتصاديات النقل البحري بصفة عامة وفي عوائده بصفة خاصة، مما يجعل منه عاملاً مؤثراً ومهماً في اقتصاديات النقل البحري.

لذا أصبحت قضية ترسيم الحدود البحرية بين الدول الساحلية ذات أبعاد استراتيجية تتعدى الأطر القانونية إلى حسابات سياسية وأمنية واقتصادية، وبذلك يعد ترسيم الحدود البحرية المصرية خطوة محورية فى سياق تعزيز الأمن القومى، خاصة فى ظل الاكتشافات الكبرى لحقول الغاز الطبيعى، وتزايد التنافس الاقليمى والدولى على النفوذ فى البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر.

المشكلة البحثية

على الرغم من وجود العديد من الأسس القانونية الحاكمة لقانون البحار وترسيم الحدود البحرية بين الدول، إلا أن ترسيم الحدود البحرية المصرية مع دول الجوار يعيقها عدة إشكاليات بالإضافة إلى وجود تهديدات للأمن البحرى فى البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، مما يؤثر ذلك علي الأمن القومي المصري.

تساؤلات البحث

يطرح البحث تساؤلاً رئيسياً يتمثل فيما يلي :

إلي أي مدي أثرت الأبعاد الجيواستراتيجية لترسيم الحدود البحرية المصرية علي الأمن القومي المصري؟

وينبثق من هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية:

أ – ما هي قواعد تعيين حدود المناطق البحرية المختلفة بين الدول المتقابلة والمتجاورة؟

ب– ما هي الاتفاقيات الحدودية البحرية بين مصر ودول الجوار؟

ج – ما هي القواعد القانونية الحاكمة للتفاعلات بين الدول المتشاطئة؟

د – إلي أي مدي تؤثر تهديدات الأمن البحري علي الأمن القومي المصري؟

هـ– إلي أي مدي تؤثر القواعد العسكرية في جيبوتي علي الأمن القومي المصري؟

و – إلي أي مدي تؤثر القواعد العسكرية المصرية في تعزيز الأمن القومي المصري؟

أهداف البحث

أما عن الأهداف التي يسعي البحث إلي تحقيقها فيمكن تحديدها علي النحو التالي:

– معرفة الأسس القانونية الحاكمة لقانون البحار وترسيم الحدود بين الدول.

– دراسة العلاقات بين مصر ودول الجوار في ضوء التحالفات والتوازنات الإقليمية.

– التمييز بين المناطق البحرية المختلفة، ومعرفة حقوق وواجبات الدول الساحلية.

– دراسة عناصر تهديد الأمن القومي المصري.

– معرفة الركائز الأساسية لمنظومة الأمن القومي المصري.

– رصد جهود الدولة المصرية لكي تصبح مركز إقليمي للطاقة.

– تقييم الاتفاقيات البحرية بين مصر ودول الجوار.

– استشراف تعيين الحدود البحرية المصرية التي لم يتم الاتفاق عليها بعد.

أهمية الدراسة

أ– الأهمية العلمية

تبرز أهمية الدراسة فى كونها تتطرق لموضوع آثار جدلاً على الساحة الاقتصادية العالمية بالإضافة إلى أنه على الرغم من وجود العديد من الدراسات التى تناولت ترسيم الحدود البحرية، إلا أن هذا الموضوع مازال مثاراً على المستوى العلمى وفى حاجة إلى مزيد من الدراسات.

ب–الأهمية العملية

يهتم البحث بالأبعاد الجيوستراتيجية لترسيم الحدود البحرية وانعكاساتها على الأمن القومى المصرى، حيث أن أى تهديدات للامن البحرى لها تأثير على الدولة المصرية وعلى اقتصادها.

المنهج المستخدم

يعتمد البحث علي المنهج الاســـتقرائي، ويســـتخدم كمنهج رئيســـي في الوقوف علي أهم المعلومات والدلالات المتعلقة بالموضوع، بالإضافة إلي الاستعانة بعدد من المداخل:

١- **المدخل القانوني:** وذلك من خلال دراسة وتحليل أهم القوانين والاعتبارات القانونية التي تنظم علاقات الدول ببعضـــها البعض مثل الاتفاقيات والمعاهدات التي تؤمن بها الحقوق المشـــتركة بين مصـــر ودول الجوار البحري، وذلك من خلال دراسة قواعد القانون الدولي للبحار الخاص بتعيين الحدود البحرية .

٢- **المدخل التاريخي:** ويتم استخدام هذا المدخل من أجل دراسة الوثائق والاتفاقيات الدولية بشأن تعيين الحدود البحرية بين مصر والدول المجاورة لها ومعرفة توثيقها تاريخياً.

٣- **مدخل المصلحة القومية:** ويقوم هذا المدخل بالتركيز علي مصلحة الدولة المصرية في إطار حفاظها علي أمنها الاقتصادي والسياسي والإقليمي ومجالها الحيوي.

تقسيم البحث:

يتم تقسيم البحث إلي أربعة محاور:

المحور الأول: الأبعاد الجيوستراتيجية.

المحور الثاني: ترسيم الحدود البحرية المصرية.

المحور الثالث: الأمن القومي المصري.

المحور الرابع: أثر الأبعاد الجيوستراتيجية لترسيم الحدود البحرية المصرية علي الأمن القومي المصري.

المحور الأول: الأبعاد الجيوستراتيجية

من المنظور القومي الجيوسياسية يشكل المجال البحري المصري في منطقة البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط مركز ثقل استراتيجي في موازين القوي الإقليمية والدولية، وكون منطقة البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط يشكلان منظومة بحرية طبيعية وبشرية ذات خصائص إقليمية موحدة، وتهدف الجيوستراتيجية إلي العديد من الأمور وهي كالتالي:

* مساعدة الدول علي فهم الأبعاد الجغرافية لرسم سياستها الخارجية وتوجيهها.

* وضع الخطط الاستراتيجية للدولة عند حدوث صراعات وحروب.

* الخروج بمفهوم متكامل لمصلحة الدولة القومية من منظورها الجغرافي الاستراتيجي ويراعي الأبعاد العسكرية والاقتصادية والسياسية والبشرية للدولة، ومعرفة المناطق الاستراتيجية وفق الاعتبارات الجغرافية، وفى هذا الإطار يتم تناول هذا المحور من خلال:

أولاً: تعريف الجيوستراتيجية.

ثانياً: المفاهيم المرتبطة بالجيوستراتيجية.

أولاً: تعريف الجيوستراتيجية

أ – التعريف اللغوي للاستراتيجية

الاستراتيجية (Strategy) كلمة مشتقة أصلاً من الكلمة اليونانية (Strato) بمعني جيش أو حشد، ومن مشتقاتها أيضاً كلمة (Stratego) والتي تعني فن القيادة.[١]

ب – التعريف الإصطلاحي للجيوستراتيجية

توجد العديد من التعريفات الخاصة بمفهوم الجيوستراتيجية من بين هذه التعريفات ما يلي :

تعرف الجيوستراتيجية علي أنها: الجهود التي تقوم بها الدولة في الساحة العالمية، وذلك باستخدام العناصر والأسس والتوجهات الجغرافية، بهدف المحافظة علي استمرارية وحماية مصالحها القومية[٢] .

وتعرف علي أنها توجه السياسة الخارجية لدولة ما، تحدد أين تكثف جهودها من خلال تخطيط القوة العسكرية، وتوجه النشاطات الاقتصادية أو كليهما معاً نتيجة تطور في العوامل الجغرافية أو العوامل الجيوسياسية[٣].

لذا تتضمن الجيوستراتيجية تخطيطاً شاملاً أو تخصيص وسائل لتحقيق أهداف وطنية، أو تأمين أصول ذات أهمية سياسية أو عسكرية[٤].

من جملة هذه التعريفات نجد أن الجيوستراتيجية هي الاتجاه الجغرافي لسياسة الدولة الخارجية وبذلك فهي تصف المكان الذي تركز فيه الدولة جهودها من خلال إظهار القوة العسكرية.

ثانياً : المفاهيم المرتبطة بالجيوستراتيجية

١ – الجيوسياسية

أ – التعريف اللغوي للجيوسياسية

هي مشتقة من كلمتين "جيو" وتعني الأرض باليوناني، وكلمة "السياسية" كمجال علمي وعملي تفاعلي يعبر عن حركية الدول[٥].

ب – التعريف الاصطلاحي للجيوسياسية

الجيوسياسية مثلها مثل كل المفاهيم الأساسية الآخري في مجال العلاقات الدولية، يشوبها التباين والاختلاف حول تعريف المفهوم بدقة، **ومن بين التعريفات ما يلى:**

- علم علاقة الأرض بالعمليات السياسية، وأن موضوعها يقوم علي قاعدة التوسع الجغرافي ولاسيما علي تداخل الجيوسياسية والجغرافيا السياسية .
- والجيوسياسية أيضاً هي: الأساس العلمي الذي يقوم علي فن العمل السياسي للدولة في كفاحها من أجل حصولها علي مجالها الحيوي، وتشير إلي الروابط والعلاقات السببية من أجل السلطة السياسية والحيز الجغرافي [٦].
- وعرف المعجم الدبلوماسي الجيوسياسية علي أنها علم ظهر في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث أنه يركز علي الظواهر الجغرافية بمختلف مظاهرها الطبيعية والاقتصادية والسكانية في تفسير السياسة الداخلية والخارجية وفي خدمة سياسة معينة يتبناها صانعوا السياسة والقرارات في الدولة، لذا فجوهر الجيوسياسية هو تحليل العلاقات السياسية الدولية علي ضوء المعطيات والتركيبة الجغرافية[٧].

لذا نتناول حركة الدولة في مجالها الإقليمي وفي المجتمع الدولي وفق الحقائق الجغرافية التي تسخر لخدمة الدولة، كذلك تضع تصوراً لحالة الدولة في المستقبل، وتتسم بالتطور والحركة، وعرضه لعوامل التغيير، مع ثبات العامل الجغرافي كمؤثر في العلاقات الدولية.

* ونعرف أيضاً بأنها: تأثير قوي الدولة الشاملة الاقتصادية والتكنولوجية والمعلوماتية والثقافية والسياسية وكتلتها الحيوية(السكان–الأرض) في نطاقها الخارجي وتأثرها به علي كافة الأصعدة الإقليمية والدولية[٨]، لذا فهي تعني دراسة تأثير الجغرافيا الطبيعية والبشرية في القرارات والأحداث السياسية للدول[٩] .

ج – التعريف الإجرائي للجيوسياسية

* يركز علي المصلحة العليا للدولة ومستقبل حركتها السياسية الخارجية، وهي ترسم خطة لما يجب أن تكون عليه الدولة[١٠].

* تقوم علي الدراسة الجغرافية للدولة من حيث سياستها الخاصة، وبذلك يكون التأكيد علي المظهر الجغرافي للعلاقات الخارجية[١١] .

٢ – الجغرافيا السياسية

تعد الجغرافيا السياسية علماً أكاديمياً حديثاً، بالرغم من وجود مبادئها منذ أرسطو(الحجم السكاني الأمثل للدولة والمساحة الأفضل للدولة)، لكن يعتبر الألمان هم من بدءوا هذا العلم، وذلك بعد أن نشر الجغرافي الألماني" فريدريك " وأنزل كتابه الجغرافيا السياسية، وتوجد عدة تعريفات للجغرافيا السياسية منها :

- هو العلم الذي يبحث في تأثير الجغرافيا علي السياسة، أي الخريطة التي تؤثر بها المساحة والمناخ والتضاريس علي أحوال الدول والناس[١٢] .
- وهي أحد فروع الجغرافيا البشرية التي تتناول دراسة وتحليل العلاقة بين الإنسان والأرض، مع التركيز علي العلاقة بين المقومات الجغرافية، أي أثر السياسة علي الجغرافيا[١٣] .

لذا دراسة الجغرافيا السياسية لدولة من الدول تعطي فكرة كاملة عن مدي كفاءة دولة ما بما قدر لها أن تمتلك من مقومات القوة، وأثر ذلك في علاقاتها بغيرها من الأمم[١٤].

والجدول رقم (١) يوضح الفرق بين الجيوسياسية والجغرافيا السياسية

وجه المقارنة	الجيوسياسية what is to be	الجغرافيا السياسية what is
(١)	ترسم خطة لما يجب أن تكون عليه الدولة	تدرس كيان الدولة كما هو في الواقع
(٢)	متطورة متحركة	أميل إلي أن تكون ثابتة
(٣)	ترسم حالة الدولة في المستقبل	رسم صورة الدولة في الماضي والحاضر
(٤)	تدرس العلاقة بين الأرض والدولة ، كما تدرس السياسة العالمية من وجهة نظر محلية وقومية	تقوم دراستها علي أساس موضوعي
(٥)	متصلة منذ نشأتها بالعلوم العسكرية وبالتوسع الإمبيرالي أكثر من اتصالها بمعطيات الأمن الداخلي للدولة ، ولذلك نجد مجالاتها في العلوم العسكرية والاستراتيجية	متصلة لعلم الجغرافيا
(٧)	تعتنق فلسفة القوة وترسم الخطط السياسية التي تحقق سياسة السيطرة	تدرس مقومات القوة دراسة متجردة غير متأثرة بدوافع قوية معينة

المصدر: رتيبة برد ، "الفكر الجيوسياسي والقراءات النظرية لترتيبات السيطرة الدولية"، **مجلة طيبة للدراسات العلمية الأكاديمية** ، العدد ٢ ، ٢٠٢١ ، ص ١٥٩ .

والجدول رقم (٢) يوضح مقارنة بين الدراسات الجيوستراتيجية والدراسات الجيوبوليتيكية والدراسات الاستراتيجية

وجه المقارنة	الدولة	الموارد	السياسة الخارجية	النسبة	الوظيفة	الأقاليم
الجيوستراتيجية	تدرس الدولة وفقاً لموقعها من الاستراتيجية القومية للدول الكبري	تبحث عن الموارد خارج الحدود	آداة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الدور، السيطرة، النفوذ	الأقاليم محور البناء الفكري للدراسات الجيوستراتيجية	الخصائص الاستراتيجية للأقاليم وأثرها علي تحركات وسياسات القوي العالمية	الأقاليم الاستراتيجية جوهر الدراسات الاستراتيجية
الجيوبولتيكية	تدرس الدولة ككيان حي	تهتم بتأثير موارد الدولة علي قوتها	مصادر توعية تفاعل (هدف)	الدولة وحده تحليل أساسية	حركة الدولة في أقليمها وما يؤثر فيها	تهتم بدراسة مجال إقليم الدولة ولا تتعداه
الاستراتيجية	تدرس مقومات الدولة بكل تفرعاتها والعمل علي تكريس الوسائل المناسبة	الموارد موضوع دراسة ، تعمل الاستراتيجية علي التخطيط للتكيف	أداة وهدف وفقاً للخطط الاستراتيجية (القوة، النفوذ، السيطرة)	يمكن أن تمثل البيئتين معاً (الأقليم ، والدولة)	الخصائص الاستراتيجية للدولة	يمكن أن تشمل جميع الأقاليم بالدراسة وفقاً للخطط الاستراتيجية

المصدر: محمد عربي الأدمي، **محاضرات مقياس دراسات جيوستراتيجية**، معهد الحقوق والعلوم السياسية ، ١٢ إبريل ٢٠٢٠ ، ص٤.

من خلال هذا الجدول نجد أن الدولة هي وحدة التحليل البنيوية الأساسية لمصطلح الجيوبولتيك، أما الإقليم هو محور البناء الفكري للنظرية الجيوستراتيجية[١٥]، لذا فالجيوستراتيجية تدرس قوة الدولة بصورة أكثر موضوعية وشمول، أما الجيوبولتيكا فتركز علي قوة الدولة في حدود المصلحة الذاتية الضيقة للدولة[١٦]، لذا فالجيوبولتيكا تقوم علي استخدام الجغرافيا من قبل حكومات الدول التي تمارس سياسة النفوذ، بمعني أنها تقتصر علي القوي الكبري ذات القدرة السياسية علي إنماء سطوتها دون غيرها من الدول، ولذا فيركز المنهج التحليلي في الجيوبولتيكي علي مفهوم القوة في العلاقات الدولية .

المحور الثاني: ترسيم الحدود البحرية المصرية

لقد زادت أهمية الحدود البحرية وأصـــبح لها أهمية كبيرة في القرن العشـــرين، وذلك لإهتمام الدول علي نحو متزايد بتأمين ولايتها وسلطاتها علي الموارد الطبيعية التي تقع علي قبالة السواحل، لذا اتجهت الدول لتنظيم علاقتها البحرية عن طريق قواعد قانونية دولية تحكم تلك العلاقات وقد توجهت مساعيهم في مؤتمر البحار الذي عقد في جنيف عام ١٩٥٨م إقرار أربع اتفاقيات خاصـــة بالبحار، حتي جاءت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام ١٩٨٢م لتصـــبح هذه الاتفاقية لها الســـيادة علي باقي الاتفاقيات المنظمة للبحار، ولذا فمن الناحية القانونية، فإن قانون البحار يقسم البحار إلي عدة مناطق:

المنطقة الأولي: مياة داخلية ويتم قياسـها من الشـواطيء حتي خط الأسـاس وهو الخط الذي يرسـم حدود قياس المناطق الأخري.

المنطقة الثانية: وهي البحر الإقليمي والمنطقة المتأخمة، وهي منطقة تســيطر عليها الدولة الســاحلية وتمارس عليها سيادتها وهذه المنطقة لا تزيد عن ٢٤ ميلاً بحرياً.

المنطقة الثالثة: وهي المنطقة الاقتصادية الخالصة وهذه المنطقة قد تصل إلي ٢٠٠ ميل بحري من خط الأساس أو تمتد إلي حيث يمكن للدولة الساحلية أن تمارس الاستشكاف والاستغلال علي القاع وتحت القاع[١٧]، **ويتم تناول هذا المحور من خلال:**

أولاً : مفهوم الحدود البحرية

ثانياً : ترسيم الحدود البحرية المصرية في البحر الأحمر والبحر المتوسط

ثالثاً : أهمية ترسيم الحدود البحرية المصرية

أولاً : مفهوم الحدود البحرية

١- تعريف الحدود

أ - التعريف اللغوي

كلمة حدود هي جمع كلمة حد، والحد هو الحاجز بين الشـيئين المتجاورين، والحد من كل شـــيء طرفه الدقيق الحاد ومنتهاه، ويري ابن منظور في لسـان العرب الحد: علي أنه الفصـل بين شـيئين لئلا يختلط أحدهما بالأخر، أو لئلا يتعدي أحدهما علي الأخر[١٨].

ب – التعريف الاصطلاحي

يعرف قاموس مصـــطلحات القانون الدولي الحدود بأنها: الخط الفاصـــل الذي تبدأ أو تنتهي عنده أقاليم دول متجاورة[١٩] .

وتعرف الحدود أيضاً بأنها خطوط تعد كيان الدولة وإقليمها الأرضي وتحدد مساحتها الأرضية أو التي تمارس عليها الدولة سيادتها، وتعمل علي تحديد مساحتها المائية، فالحدود موضع جغرافي تلتقي عنده قوي دولتين ، وكذلك ينتهي عنده نفوذ وقوانين كل دولة[٢٠] .

٢- تعريف الحدود البحرية

تعد الحدود البحرية الامتداد الطبيعي للحدود البحرية في المجال البحري، حيث أنها تمثل الخط الذي يحدد نطاق السيادة الوطنية للدولة فوق المسطحات البحرية المجاورة لاقليمها.

ولذا فهي حدود هندسية وهمية تمتد فوق صفحة مياة البحار والمحيطات دون أية علامة مميزة يمكن الاهتداء بها داخل البحر، كما أنها غير ثابتة، لأنها تتأثر في تمددها أو إنكماشها بالظروف البشرية والطبيعية المحيطة بالدول الساحلية[٢١]، وهى حدود المياة الإقليمية والتي تكون خاصة بالدول التي لها شواطيء بحرية[٢٢]، وبحسب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام ١٩٨٢، تحدد المياة الإقليمية للدولة حسب المادة الثالثة من الفرع الثاني من الاتفاقية، والتي تنص علي: لكل دولة الحق في أن تحدد بحرها الإقليمي بمسافة لا تتجاوز ١٢ ميلاً بحرياً، مقاسه من خطوط الأساس المقررة وفقاً للاتفاقية[٢٣] .

٣- حدود مصر علي البحر الأحمر والمتوسط

يشمل الإقليم البحري لمصر سواحلها علي البحر الأحمر وكذلك علي البحر المتوسط وتصل بينهما قناة السويس.

أ - حدود مصر علي البحر الأحمر

يبلغ طول الساحل الشرقي لمصر المطل علي البحر الأحمر حوالي ٩٥٠ كم٢، حيث أنه يوجد علي امتداد هذا الساحل ٢٦ جزيرة خاضعة للسيادة المصرية، ومنها جزيرتا تيران وصنافير اللتان بينهما مضيق تيران، وتبلغ مساحة البحر الأحمر حوالي ٤٣٨٠٠٠ كم٢، ويمتد من باب المندب جنوباً باتجاه قناة السويس شمالاً بطول حوالي ٢٤٥٠ كم٢، ويعد البحر الأحمر حوض مائي طولي تغطي مساحة تبلغ ١٧٨ ألف ميل مربع، وتمتد بين خطي عرض(١٢-٣٦)، ويبلغ طوله من باب المندب إلي مدخل خليج السويس حوالي ١٣٨٠ كم٢.[٢٤]

وتتراوح المنطقة الاقتصـــادية الخالصـــة لمصـــر في البحر الأحمر بين ٤٥ و ٨٥ ميل بحري وفقاً لمعيار خط الوسط، وذلك لأن أقصي إتساع للبحر الأحمر يبلغ حوالي ١٦٠ ميل بحري[٢٥]، ومع إضافة الـــ ٢٦ جزيرة والتي تقع قبالة الســواحل المصــرية يتضــح ضــرورة أن يتم تحديد المنطقة الاقتصــادية لمصــر بالاتفاق مع كل من السعودية (الدولة المتقابلة) أو السودان (الدولة المتجاورة).

ب- حدود مصر علي البحر المتوسط

تمتد سـواحل مصـر علي البحر المتوسـط من رفح المصـرية شـرقاً حتي السـلوم عند الحدود مع ليبيا في ناحية الغرب، ويواجه سواحلها جزر كريت، قبرص وكل من تركيا واليونان، وردوس .

ووفقاً للقانون الدولي للبحار تم تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة للدولة الساحلية بـــ ٢٠٠ ميل بحري مقاسه من خط الأساس، وإعمال خط الوسط في تحديد المنطقة الاقتصادية لمصر، يصبح أكبر اتساع لها هو ١٥٠ ميل بحري وأقل اتســـاع هو ٩٠ ميل بحري، وذلك وفقاً لاختلاف المســـافات بين الســـواحل المصـــرية والسواحل المتقابلة[٢٦] .

ثانياً : ترسيم الحدود البحرية المصرية في البحر الأحمر والبحر المتوسط

١- اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر وقبرص

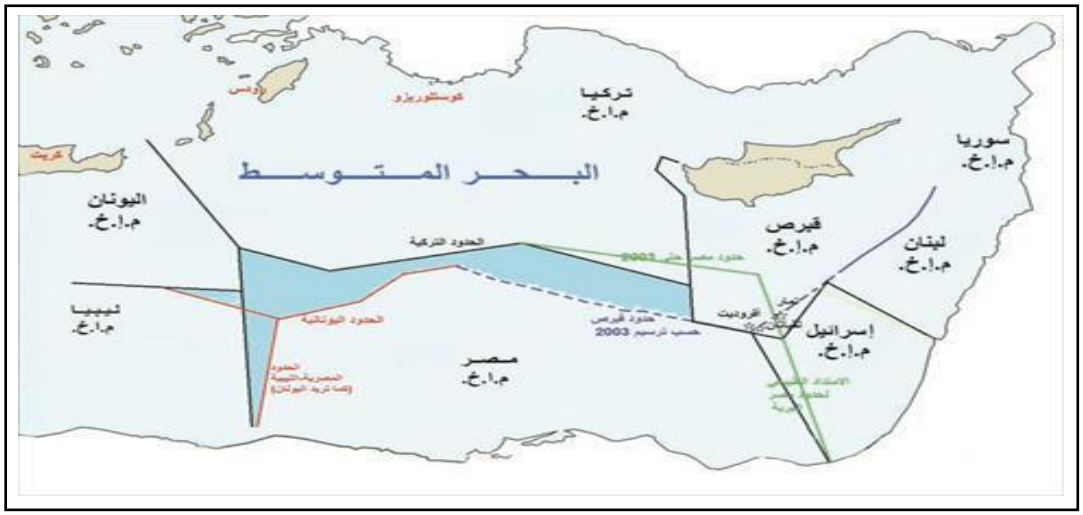

خريطة لترسيم الحدود المصرية القبرصية

لقد جاء اتفاق ترسـيم الحدود البحرية بين مصـر وقبرص، رغبة منها في توطيد علاقات الجوار والتعاون بين الدولتين، وإدراكاً من الدولتين بأهمية تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة، خاصة بعد الاكتشافات الهائلة للغاز في المنطقة[٢٧] .

ولقد نجحت المفاوضـات بين مصـر وقبرص فى ١٧ فبراير ٢٠٠٣ علي توقيع اتفاقية لتعيين حدود المنطقة الاقتصادية بينهما، وقد جاءت اتفاقية الترسيم بين البلدين مستندة بشكل عام علي أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والتي وقعت وصدقت عليها الدولتين.

وقد نصـت الاتفاقية في مادتها الثالثة علي أنه: في حالة وجود امتدادات للموارد الطبيعية تمتد بين المنطقة الاقتصادية الخالصة لأحد الأطراف وبين المنطقة الاقتصادية الخالصة للطرف الأخر يتعاون الطرفان من أجل التوصل إلي اتفاق حول سبل استغلال تلك الموارد، وهو ما حدث بالفعل حيث وقعت مصر وقبرص اتفاقية لاحقة عام ٢٠١٣، وذلك بهدف استغلال المصادر الطبيعية الممتدة في المنطقة الاقتصادية الخالصة لهما شرق البحر المتوسط[٢٨] .

ولقد كانت اتفاقية عام ٢٠١٣ بين مصر وقبرص بمثابة اتفاقية تنفيذي، تمت صياغتها تأسيساً علي مباديء القانون الدولي العام، وعلي أساس القواعد الواردة باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار مع مراعاة الدولتين للحقوق البحرية لكافة دول الجوار، وخاصة الساحلية المتجاورة والمتقابلة في شرق البحر المتوسط، وتم استخدام نقاط الأساس لمصر وقبرص، والتي تمثلت بعدد (٥٣) نقطة أساس مصرية تم إيداعها عام ١٩٩١ لدي الأمين العام للأمم المتحدة، وكذلك عدد (٥٧) نقطة أساس قبرصية، تم إيداعها عام ١٩٩٦ لدي الأمين العام، مدعومة بالخرائط البحرية[٢٩].

وبناءاً علي هذا فقد تبلورت الاتفاقية المصرية القبرصية في خط مكون من ٨ نقاط، يبدأ بالنقطة رقم (١) غرباً مقابلاً للسواحل التركية، وينتهي بالنقطة رقم (٨) شرقاً إلي جوار سواحل غزة وإسرائيل، وقد تم ترسيم خط الحدود للمنطقة الاقتصادية الخالصة بين الدولتين، وفقاً للمادة الأولي من الاتفاقية، عن طريق خط المنتصف، الوتي تكون كل نقطة عليه علي مسافة متساوية من أقرب نقطة علي خط الأساس المستقيم لكلا الدولتين، ويظهر خط المنتصف المحدد علي الخريطة البحرية الدولية الصادرة عن الأدميرالية البريطانية برقم ١٨٣ (رأس التين إلي الإسكندرية) بمقياس رسم ١: ١.١٠٠.٠٠٠ ، وفقاً لما قررته الفقرة الثالثة من هذه المادة[٣٠] .

وكذلك في ١٢ ديسمبر ٢٠١٣ وقعت الحكومتان المصرية والقبرصية الاتفاق التنفيذي لترسيم وتقسيم الحدود والذي عرف بـ " الاتفاقية الإطارية لتقاسم مكامن الهيدروكربون بين مصر وقبرص" والتي تدور حول تنمية خزانات الهيدروكربون علي أساس خط المنتصف الذي تم وصفه في اتفاقية ترسيم الحدود في٢٠٠٣[٣١] .

ومن خلال ذلك نجد أنه يوجد بالاتفاقية جزأن رئيسيان :

الأول : فرض منطقة تنقيب بالتنسيق علي طول الحدود المصرية القبرصية وبعمق ١٠ كم في المياه المصرية خط المنتصف، وتنظم الاتفاقية تبادل البيانات والمعلومات والاستكشافات في هذا الشريط، ودون فرض حزام مماثل في المياه القبرصية[٣٢].

الثاني : إرساء أسس تقاسم مكامن الهيدروكربون المشتركة، ويمتد هذا النوع من الاتفاقيات ليشمل حدود الخزان الجيولوجي الحاوي المكمن، وكلما تم اكتشـاف معلومات جديدة عن امتداد هذا المكمن الجيولوجي، فإن الاتفاقية تمتد لتشمله[٣٣].

لذا يعد من أبرز مميزات الاتفاقية: تحديد أسس التقاسم لاستغلال الثروات الهيدروكربونية من المكامن المشتركة بين البلدين، بالإضافة إلى أن البلدين تعتمد على النقل البحرى، والشكل التالى يوضح ذلك:

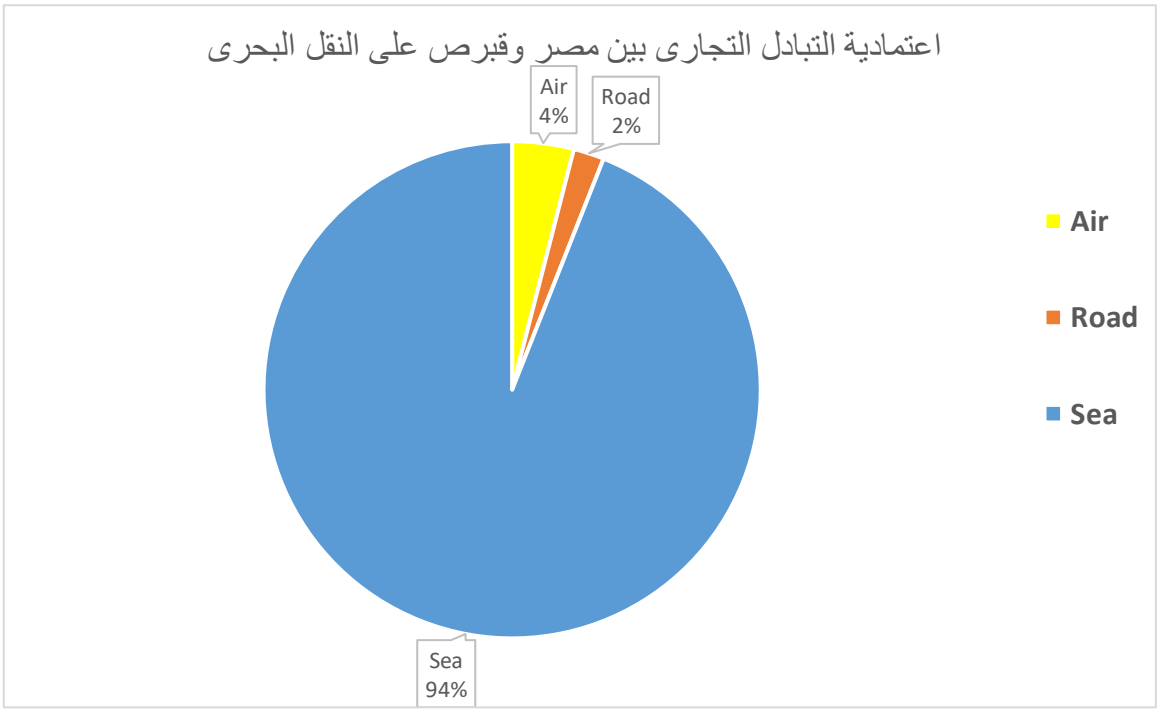

شكل رقم(1) يوضح اعتمادية التبادل التجارى بين مصر وقبرص على النقل البحرى.

المصدر : **www.sis.gov.eg**

٢ – اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان

خريطة لترسيم الحدود المصرية اليونانية

لقد جاء الاتفاق المصـــري اليوناني بعد الصـــراع الدولي حول حقول الغاز في تلك المنطقة البحرية، وظهور تحالفات دولية جديدة، وكذلك دخول دول خارجية علي خط النزاع مثل روســيا وألمانيا وفرنســا، وكان هدفهم هو الاستفادة من تلك الثروات الاحتياطية الهائلة من الغاز، وذلك حسب ما أعلنته هيئة المسح الجيولوجي الأمريكي في ٢٠١٠ التي تقدر بقرابة ١٢٢ تريليون قدم مكعب من الغاز، ١.٧ مليار برميل من النقط في المنطقة .

ورغبة من مصـر واليونان في الإسـهام في اسـتقرار المنطقة وتوطيد علاقات الجوار والتعاون المشـترك بين الدولتين، مع تسليمهما بأهمية تعيين حدود المنطقة الاقتصـادية الخالصـة في التنمية بين البلدين، جاء توقيع كل من مصـــر واليونان في ٦ أغســطس عام ٢٠٢٠ علي اتفاقية تعيين حدود المنطقة الاقتصـــادية الخالصـــة بينهما، ولقد تم الاتفاق بين مصر واليونان علي ترسيم جزئي للحدود البحرية ، وسيتم استكمال تعيين هذه الحدود متي كان ذلك مناسـباً[٣٤]، وذلك من خلال مشـاورات بين الطرفين فيما بعد النقطة(A) شـرقاً، والنقطة (E) غرباً، ووفقاً للقانون الدولي، وذلك لأن هاتين النقطتين قد تم علي أســـاســـها تحديد خط التعيين الجزئي بين المنطقة الاقتصادية الخالصة لكل من الطرفين[٣٥] .

وبناءاً علي هذا الاتفاق فإن أحد الطرفين إذا انخرط في مفاوضـــات مع دولة أخري تهدف إلي تحديد المنطقة الاقتصـادية الخالصـة معها، تتوجب علي هذا الطرف إبلاغ الطرف الأخر، والتشـاور معه قبل التوصـل إلي اتفاق نهائي مع الدولة الأخري[٣٦] .

وبموجب هذه الاتفاقية تمكنت كلاً من مصـــر واليونان من القيام بكل عمليات البحث والتنقيب كل في منطقته الاقتصـادية دون مشـاكل، بالإضـافة إلي أن هذا الاتفاق يتيح لكل من مصـر واليونان بالمضـي قدماً في

تعظيم الاستفادة من الثروات في المنطقة الاقتصادية الخالصة لكل منها، وكذلك يفتح آفاقاً جديدة لمزيد من التعاون الإقليمي بمجال الطاقة في ظل عضوية البلدين قي منتدي غاز شرق المتوسط .

كما تتيح هذه الاتفاقية لمصر طرح مزايدات عالمية في البحر المتوسط أمام الشركات العالمية حيث أن الاتفاقية مكنت معرفة كل بلد حدودها والأماكن التي تتواجد بها ثرواتها[٣٧] .

ولذا نجد أنه من خلال هذه الاتفاقية تمت الاستفادة لمصر واليونان:

أ – الاستفادة المصرية:

يتيح الاتفاق لمصر استغلال استكشاف المنطقة الغربية من حدود البحر المتوسط لاستخراج الثروات الموجودة بها، فبينما تنتشر بالمنطقة الشرقية الامتيازات بسبب ترسيم الحدود مع قبرص وإسرائيل، بينما ظلت المنطقة الغربية بعيدة عن الاستغلال حيث لا تعمل الشركات الدولية في المناطق غير المرسومة بحدود منضبطة غير متنازع عليها .

- إتمام مصر لمشروعات تداول الطاقة الكهربية، والتي ستكون بدون قيمة حقيقية دون الربط مع أوروبا بغير اليونان، ولذا قامت مصر بتوقيع اتفاق للربط الكهربائي مع قبرص ومنها لليونان بما قيمته ٢ مليار جنيه سنوياً، بكابل كهربائي بقدره ٣٠٠٠ ميجا وات ساعة، تتجه للإرتفاع مع زيادة عدد الكابلات والقدرات المصرية المتنامية في مجال توليد الكهرباء .
- هذا الاتفاق يمكن مصر من استكمال مشروعها في التحول لمركز إقليمي لتداول الطاقة، عبر تسييل الغاز من قبرص وإسرائيل ونقله للأراضي الأوروبية عبر اليونان[٣٨] .

ب – الاستفادة اليونانية :

- توفير إطار قانوني يضبط حدودها البحرية غير المرسومة لعشرات الأعوام في منطقة شرق المتوسط.
- يمكن ترسيم الحدود البحرية لليونان من التحول إلي معبر للطاقة الأوروبية من الجنوب، وذلك بعد إتمام مشروع خط غاز شرق المتوسط East – Med مع كل من إسرائيل وقبرص، والذي يستهدف نقل الغاز من الدول المنتجة في الحوض إلي الداخل الأوروبي عبر الأراضي اليونانية، وذلك بالإضافة إلي تلقيها شحنات الغاز المصرية المسالة من إدكو ودمياط عبر محطة Revithoussa غرب أثينا، وأخيراً عبر الربط الكهربائي بينها وبين مصر .
- يمنح الاتفاق اليوناني سنداً قانونياً، بالإضافة لقانون البحار في شكل اتفاقية دولية تناقض الاتفاق التركي الليبي، وهذا يعزز موقفها في حفظ مياهها الاقتصادية الخالصة أمام المنظمات الدولية والمجتمع الدولي بشكل عام[٣٩]، بالإضافة إلى اعتمادية التبادل التجارى بين مصر واليونان على النقل البحرى، ويتم توضيح ذلك من خلال الشكل التالى:

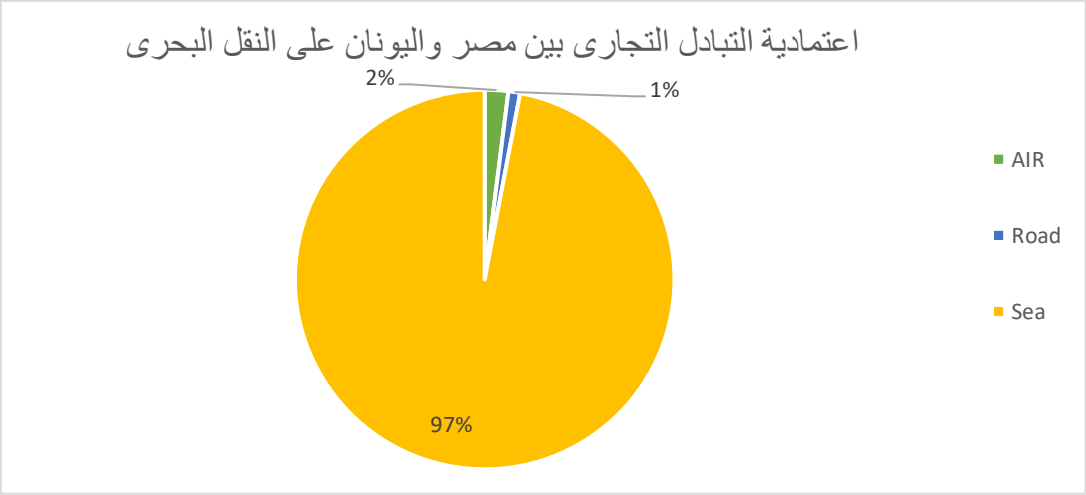

شكل رقم(2) يوضح اعتمادية التبادل التجارى بين مصر واليونان على النقل البحرى.

المصدر : **www.sis.gov.eg**

ومن خلال المكاسب التي حققتها كل من مصر واليونان بهذا الاتفاق نجد أنه يمثل دعامة لتعزيز التعاون بينهما في المستقبل، وكذلك في تطوير العلاقات الاقتصادية المشتركة بين البلدين، بالإضافة إلي أنه من أهم الآثار المترتبة علي اتفاق مصر مع اليونان وقبرص هو اكتشاف حقل ظهر للغاز الطبيعي، الذي لم يكن ممكناً اكتشافه لو لم يتم ترسيم الحدود مع قبرص واليونان في البحر المتوسط والسعودية في البحر الأحمر، بالإضافة إلي أن هاتين الاتفاقتين وفرتا ١٢٠ مليار دولار سنوياً لتشغيل محطات الكهرباء .

٣- اتفاقية ترسيم الحدود البحرية المصرية السعودية

خريطة توضح ترسيم الحدود المصرية السعودية

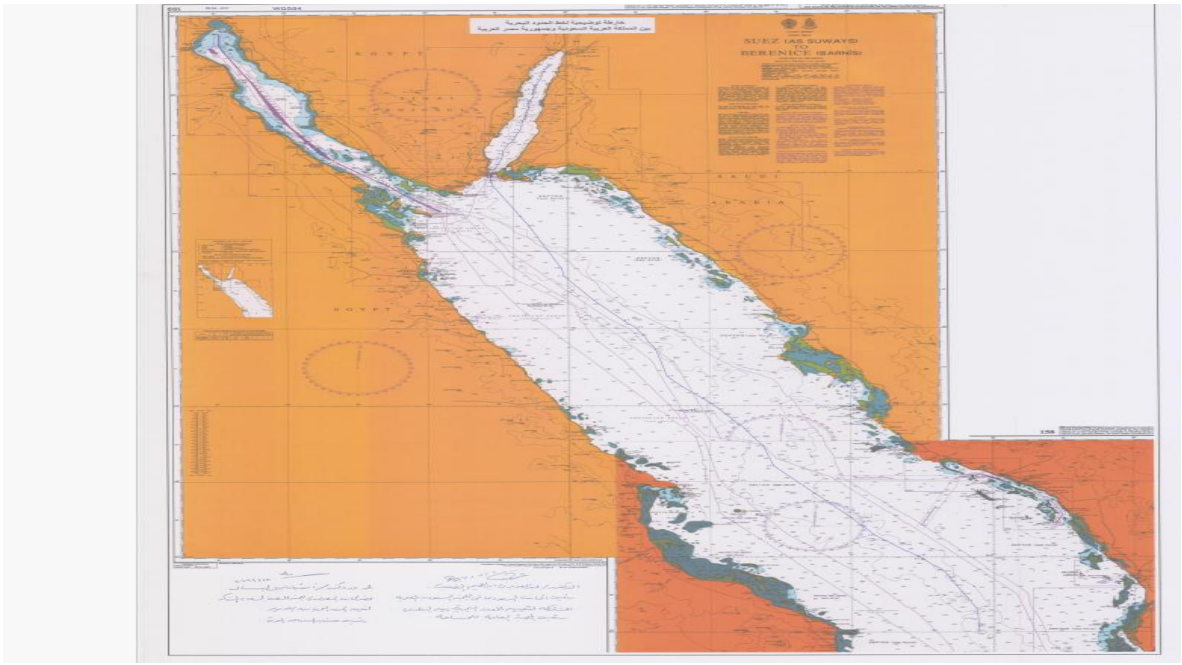

لقد قامت مصر والسعودية بتوقيع اتفاق تحديد الحدود البحرية في ١٨ إبريل ٢٠١٦ ، ولقد أشارت مادته الأولي إلي:

- يبدأ خط الحدود البحرية بين مصر والسعودية من نقطة الالتقاء المشتركة للحدود البحرية المصرية والسعودية الأردنية في خليج العقبة.
- يمتد خط الحدود البحرية بين البلدين من نقطة الالتقاء المشتركة للحدود البحرية المذكورة في الفقرة (X_1) من هذه النقطة إلي نقطة خط الحدود البحرية رقم (٦١)
- إن النظام الجوديسي العام 84 (wgs.84) هو مرجع الاحداثيات الجغرافية لنقاط خط الحدود البحرية المذكورة، ولذا فحدود البلدين البحرية موقعها في خليج العقبة، حيث تقع علي مدخله الحدود البحرية بين مصر والسعودية .

وبذلك فقد وافق البرلمان المصري في يونيو ٢٠١٧ بصفة نهائية علي اتفاقية نعيين الحدود البحرية مع السعودية، وفي ١٧ أغسطس ٢٠١٧ صدر قرار رئيس الجمهورية المصرية بالموافقة علي اتفاق تعيين الحدود البحرية بين مصر والسعودية[٤٠].

ويعد ترسيم الحدود البحرية المصرية السعودية مهم لكلا الدولتين :

حيث أنه جاء في صالح الدولتين في مجال إنتاج الغاز الطبيعي والبترول، وأصبح لكلا الدولتين الحق في البحث والاستكشاف في مناطق البحر الأحمر داخل الحدود البحرية الخاصة بكل دولة، وخاصة مصر لأن لديها الكثير من مشروعات الاستكشاف والتنقيب عن البترول في خليج السويس، وبالتالي فاتفاقية ترسيم الحدود ستعطي الفرصة لمصر باستخدام حقها في التنقيب داخل المياه العميقة خاصة داخل المياه الاقتصادية المصرية ووفقاً لهذه الاتفاقية فقد اتخذت مصر العديد من الخطوات المهمة وهي كالتالي :

*** مشروع تجميع البيانات بالمياه الاقتصادية المصرية**

حيث أنه خلال عام ٢٠١٧ تم توقيع عقدين مع شركتي شلمبوجير الأمريكية وتي جي أس الانجليزية لتنفيذ مشروعين لتجميع بيانات جيوفيزيقية بالمياه الاقتصادية المصرية بالبحر الأحمر ومنطقة جنوب مصر، باستثمارات تصل إلي أكثر من حوالي ٧٥٠ مليون دولار حتي نهاية المشروع.

*** أول مزايدة عالمية**

حيث استطاعت مصر في مارس عام ٢٠١٩ الإعلان عن طرح أول مزايدة عالمية للبحث والتنقيب عن الغاز الطبيعي والبترول في البحر الأحمر، لتصبح المرة الأولي التي تقوم فيها الدولة المصرية بأعمال البحث والاستكشاف في البحر الأحمر وبدء مزاولة النشاط البترولي بها[٤١] .

٤ – اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين مصر وليبيا

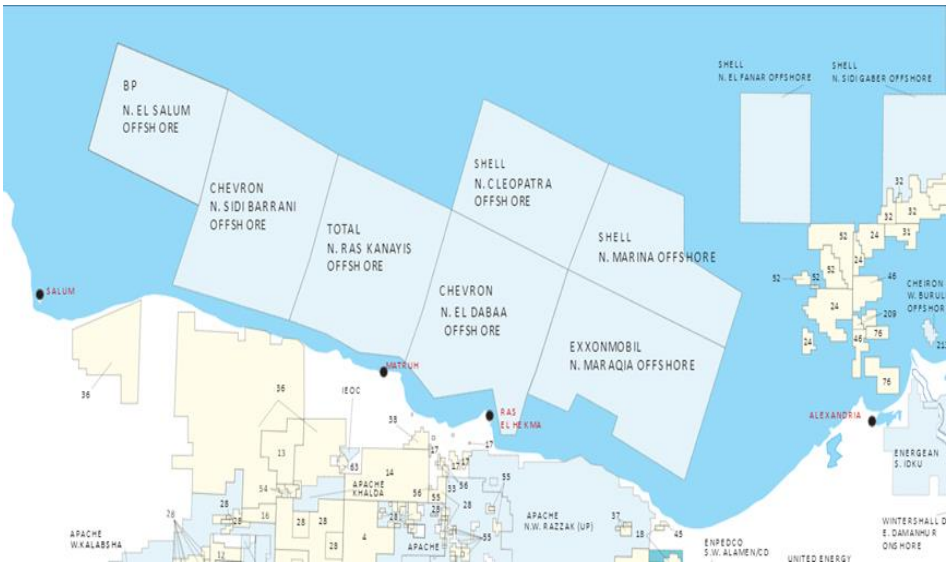

خريطة توضح ترسيم الحدود المصرية الليبية

في الحادي عشر من ديسمبر ٢٠٢٢ أعلنت مصر قراراً رئاسياً، يحدد من طرف واحد حدودها البحرية الغربية والمشتركة مع ليبيا، وهذا القرار تم نشره في الجريدة الرسمية باسم الرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي" والذي حمل رقم ٥٩٥ لسنه ٢٠٢٢، بشأن تحديد الحدود البحرية الغربية لمصر في البحر المتوسط ، دون مشاورة مع الجانب الليبي، ولقد تضمن هذا القرار في مادته الأولي: أن تبدأ الحدود البحرية الإقليمية لمصر من نقطة الحدود البحرية المصرية الليبية رقم " ١ " ولمسافة ١٢ ميل بحرياً وصولاً إلي النقطة رقم ٨ ، ومن ثم ينطلق خط الحدود البحرية الغربية لمصر في النقطة رقم ٨ في اتجاه الشمال موازياً لخط الزوال ٢٥ بالشرق وصولاً إلي النقطة رقم ٩ .

كما تم النص في القرار علي إخطار الأمم المتحدة بالتعديل، الذي لم يصدر بياناً بقبول هذا القرار أو رفضه، وفي الوقت نفسه لم تقم الأطراف الليبية بحكومتيها بتقديم اعتراض رسمي للأمم المتحدة علي هذا القرار.

ولقد نصت المادة الثانية علي أن تعلن قوائم الاحداثيات وفقاً للقواعد المعمول بها في هذا الصدد، ويخطر بها الأمين العام للأمم المتحد[٤٢].

ولتعيين الحدود البحرية المصرية أهمية بالنسبة لمصر فيما يلي:

* تعزيز مسار الاكتفاء الذاتي: حيث أن تحديد الحدود البحرية الغربية لمصر، يمكن أن يزيد من فرص اكتشاف مزيد من حقول الغاز في البحر المتوسط، حيث سعت الدولة المصرية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي والتحول من دولة مستوردة إلي دولة مصدرة، وكان البحر المتوسط المدخل الرئيسي لتحقيق هذا الهدف، وذلك بفضل الثروات والاحتياطات الكبيرة من الغاز الطبيعي[٤٣]، **ويتم توضيح ذلك من خلال الشكل التالى:**

شكل رقم(٣) يوضح انتاج واستهلاك مصر من الغاز الطبيعى خلال الفترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٢

*

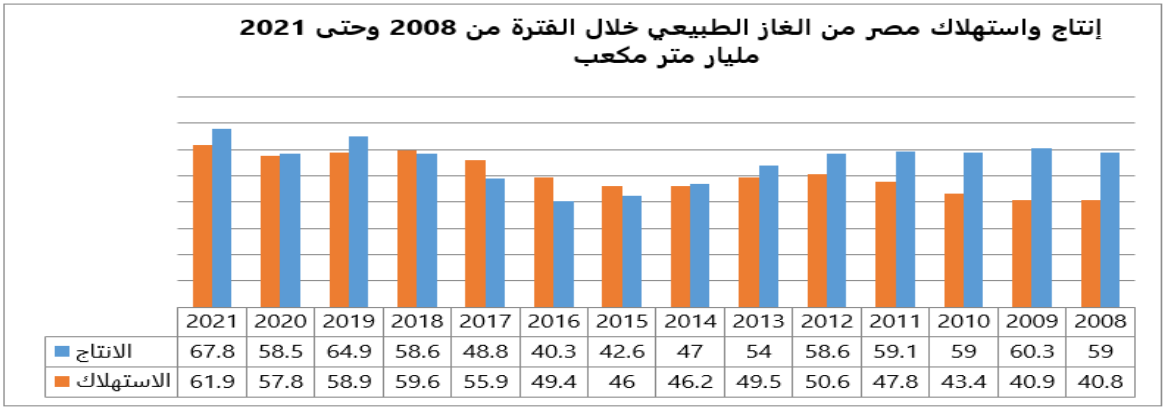

	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008
الانتاج	67.8	58.5	64.9	58.6	48.8	40.3	42.6	47	54	58.6	59.1	59	60.3	59
الاستهلاك	61.9	57.8	58.9	59.6	55.9	49.4	46	46.2	49.5	50.6	47.8	43.4	40.9	40.8

المصدر: إعداد الباحث استنادًا إلى التقرير السنوي الإحصائي لشركة "بريتش بتروليوم" (bp) لعام٢٠٢٢

دعم وتأكيد المسار القانوني: حيث يدعم التحرك المصري نحو تحديد الحدود البحرية الغربية في البحر المتوسط مجمل الحركة المصرية، والتي ترتكز بالأساس في أحد أدوارها علي البعد القانوني في سياستها الخارجية تجاه شرق المتوسط ، وذلك بهدف تعزيز وتعظيم مكاسبها، وقد تمت التحركات القانونية المصرية انطلاقاً من اتفاقية القانون الدولي للبحار عام ١٩٨٢، والتي تنظم حقوق وسيادة كل دولة علي مناطقها الاقتصادية ومياهها الإقليمية.

* خدمة المشروع التنموي المصري: حيث أنه من شأن تطوير الحقول المكتشفة والمحتملة في البحر المتوسط، أن تسهم في خدمة الرؤية التنموية للدولة المصرية، وذلك لأنه ينظر إلي تلك الاكتشافات بوصعها فرصة لمصر لدفع المشاريع التنموية للدولة المصرية للأمام وذلك بما يخدم استراتيجية التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠م خاصة وأن حوالي ٧٥٪ من إنتاج الكهرباء يعتمد علي الغاز.
* تأكيد الحضور في معادلة الطاقة العالمية: حيث أضفت الحرب الروسية الأوكرانية أهمية متزايدة علي غاز البحر الأبيض التوسط، خاصة في ظل قيام روسيا بتوظيف الغاز الطبيعي في حربها ضد الغرب، حيث قامت بقطع الامدادات وتقليصها بصورة غير مسبوقة مما وضع دول الاتحاد الأوروبي في مأزق توفير الامدادات اللازمة، ومن هنا ظهر غاز المتوسط بوصفه أحد البدائل التي يمكن أن تلجأ إليه الدول الأوروبية

للتعامل مع تلك الثورات، الأمر الذي يمكن أن ينعكس بالإيجاب علي الدور المصـــري في معادلة الغاز الطبيعي[٤٤].

* التحول إلي مركز إقليمي للطاقة: حيث تعمل مصر عبر تحركاتها في البحر المتوسط ومساعي تحديد الحدود الغربية علي صـياغة دورها في المنطقة بشـكل عام، وتحقيق جملة من الأهداف الجيوسـياسـية، ومن تلك الأهداف تحولها إلي مركز إقليمي لتصدير الغاز الطبيعي[٤٥] .

ومن خلال ذلك نجد أن: قرار ترسيم الحدود البحرية بين مصـر وليبيا في البحر المتوسط خطوه لتعزيز قدرتها في استغلال ثرواتها، خاصـة مع الاكتشافات المتوالية لحقوق الغاز في منطقة شرق المتوسط، حتي ولو كان هذا الترسيم من جانب واحد، فهذا يمثل رسالة لجميع الأطراف المعنية بضرورة احترام قواعد القانون الدولي، كذلك يعد ترسـيم الحدود المصـرية الغربية مهم من ناحية الجوانب العسـكرية والأمنية والسـياسـية وذلك في ظل التوترات السياسية في ليبيا والانشقاق السياسي بين القبائل حيث تسعي مصر التدخل لتهدئة الأوضاع لمصلحة المنطقة العربية بصفة عام والشعب الليبي بصفة خاصة[٤٦].

ثالثاً : أهمية ترسيم الحدود البحرية المصرية

تتسم مصر بموقع مميز، نتيجة تحكمها بعدد من البحار والقنوات والممرات الاستراتيجية التي تلعب دوراً أساسياً في مسارات نقل الغاز والمواد الخام للدول الصناعية، وتحديد الحدود البحرية لمصر في البحر الأحمر له أهمية كبيرة من الجانب الاقتصادي، حيث يعد البحر الأحمر ممراً حيوياً للتجارة الدولية، ويمثل جزءاً أساسياً من شبكة الإمداد العالمية، تمر من خلاله السفن التي تحمل الموارد الطبيعية والغاز الطبيعي والنفط من وإلي الدول الأوروبية والأسيوية، مما يجعلها نقطة انطلاق ووصول حيوية للتجارة الدولية .

وكذلك وجود قناة السـويس في طرفه الشـمالي وباب المندب في طرفه الجنوبي، ويعتبران من أهم معابر التجارة الدولية، إذ تقدر قيمة البضـــائع التي تعبرهما ســـنوياً حوالي ٧٠ مليار دولار، تمثل ١٣٪ من التجارة الدولية، بالإضـــافة إلي أن جزءاً كبيراً من نفط الخليج يصـدر من خلالهما، وكذلك إلي جانب أن البحر الأحمر هو المدخل لخليج عدن وبحر العرب والخليج العربي ومضـيق هرمز، وكل هذه الممرات ذات أهمية اسـتراتيجية للتجارة[٤٧].

كذلك مضـــيق باب المندب يعتبر أحد أهم الممرات البحرية الدولية، وذلك لأن له ميزة في الربط بين الجانبين الشرقي والغربي للعالم، ولحجم التجارة الدولية وحركة نقل النفط من خلاله[٤٨]، بالإضـافة إلي أن مضـيق باب المندب له أهميته العسكرية، حيث أنه يمثل منطقة الاختناق الجنوبية للبحر الأحمر، ويوفر ميزة الدفاع عن المدخل الجنوبي للبحر من نقاط حصـينة، تقع إما على الشـواطيء المرتفعة المحمية طبيعياً، أو فوق جزيرة بريم التي تعبر فيه، اذ يمكن إقامة نقاط المراقبة والرصد ومحطات الرادار أو إقامة القواعد العسكرية[٤٩].

وكذلك البحر الأبيض المتوسط له أهميته الجيواقتصادية، حيث أنها منطقة مشتركة لثلاث قارات مختلفة: أفريقيا وأسيا وأوروبا، بالإضافة إلي أن هناك مضيقين بحريين مهمين في حوضه الشرقي: الأول مضيق الدردنيل، الذي يتصل من خلال البحر الأبيض المتوسط وبحر إيجه، مع البحر الأسود، وهو يشكل أهمية في تأمير الوصول إلي البحار المفتوحة الدافئة، أما البوابة الثانية هي قناة السويس.

وبفضل المضايق البحرية والقنوات الملاحية والمعابر، أصبح البحر الأبيض المتوسط من أهم الممرات التجارية في العالم، ينطلق من شرق أسيا فى المحيط الهادي عابراً المحيط الهندي عند ميناء سنغافورة ليجتاز البحر الأحمر، باب المندب، قناة السويس، وعبر مضيق جبل طارق نحو أوروبا والأمريكتين، ليقلص المسافة إلي النصف بالمقارنة بذلك التي تعبر أفريقيا الجنوبية[٥٠] .

ومن خلال ذلك يتضح أهمية ترسيم الحدود البحرية المصرية من خلال:

***الأهمية الجيوسياسية:**

حيث ظهرت أهمية تحديد الحدود البحرية فيما بين الدول لما له من أهمية سياسية من أجل فرض سيادة الدولة علي حدودها البحرية ومياهها الإقليمية .

*** الأهمية الاقتصادية :**

وتمثل الأهمية الاقتصادية من أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه ترسيم الحدود البحرية علي اقتصاديات النقل البحري، وتشجيع وجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، كذلك يعتبر البترول في الوقت الحاضر أهم ثروة معدنية مستغلة في البحر الأحمر، وتوجد أهم موارده في السهول الساحلية الرسوبية خاصة في منطقة خليج السويس بالإضافة إلي الاستثمار السياحي، حيث يعد البحر الأحمر من أكثر بحار العالم الذي تحاصره الشعاب المرجانية من جميع جوانبه، وتعد أهم الموانيء لمصر بالبحر الأحمر: ميناء السويس، القصير، سفاجا .

*** الأهمية الأمنية :**

ويكون ذلك من خلال تحقيق الدفاع عن قناة السويس وحمايتها وبالتالي للدفاع عن سيناء والإقليم البحري للدولة، هذا بالإضافة إلي حماية مضيق تيران والمحافظة علي حرية الملاحة فيه ، حيث أنه يقع في البحر الإقليمي لمصر[٥١] .

المحور الثالث: الأمن القومي المصري

تعود جذور الأمن القومي إلي القرن السابع عشر وبخاصة بعد معاهدة صلح وستيفاليا ١٩٤٨ والتي أسست لبداية الدولة القومية، وشاع مصطلح الأمن القومي بعد الحرب العالمية الثانية، وشكلت حقبة الحرب الباردة الإطار والمناخ اللذين تحركت فيهما محاولات صياغة مقاربات نظرية وأطر مؤسساتية، وصولاً لاستخدام تعبير استراتيجية الأمن القومي[٥٢] .

ويواجه مفهوم الأمن القومي العديد من الصعاب، حيث أنه ظاهرة اجتماعية تتداخل في تكوينها مجموعة واسعة من العوامل، وذلك إلي جانب حداثة هذا المفهوم ودخوله قاموس المصطلحات السياسية والاجتماعية في مرحلة متأخرة، مما أعطي هذا المفهوم العديد من التغييرات المختلفة والمتباينة في أهدافها ومضمونها ومرتكزاتها، وعلي الرغم من مظاهر التباين، فقد توصلت الدراسات التي ظهرت حول الأمن القومي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلي تحديد مفهومين عامين للأمن القومي، **المفهوم الأول:** وهو المفهوم العسكري، وهذا المفهوم يربط بين الأمن القومي والقوة العسكرية، وذلك لمواجهة التحديات والأخطار اتي تواجه الدولة، ومن خلال هذا المفهوم نجد أن القوة العسكرية هي القاعدة الأساسية لقيام الأمن القومي، وأن القوة العسكرية تحافظ علي الأمن القومي من خلال:

* **مظهر رادع** : أي يتم تحقيق الأمن القومي من خلال القدرة التي يدركها الخصم.
* **مظهر فعال** : أي يتم تحقيق الأمن القومي من خلال الصـــراع والحرب، حيث يختار الخصـــم المغامرة والتحدي.

ولكن هذا المفهوم ضعيف، لأن التهديدات التي تواجه الدولة في الوقت الراهن لا تقتصر علي التهديدات العسكرية، فتوجد تهديدات اقتصادية وثقافية وسياسية وعلمية واجتماعية[٥٣].

المفهوم الثاني: المفهوم المجتمعي للأمن القومي: وينطلق هذا المفهوم من أن الأمن هو التنمية، ومن خلال ذلك **يتم تناول هذا المحور كالتالي:**

أولاً : تعريف الأمن القومي والمفاهيم المرتبطة به

ثانياً : خصائص الأمن القومي وركائزه

ثالثاً : أبعاد الأمن القومي

رابعاً : عناصر تهديد الأمن القومي وتحدياته

أولاً : تعريف الأمن القومي والمفاهيم المرتبطة به

١- تعريف الأمن القومي

أ - التعريف اللغوي للأمن القومي

يتكون مصطلح الأمن القومي (National Security) من شقان الأمن والقومية

ويعرف الأمن فى اللغة علي أنه: نقيض الخوف، والأمن يشير إلي تحقيق حالة من انعدام الشعور بالخوف. وعرف الأمن علي أنه غياب التهديدات والشعور بالثقة والحماية من الخطر[٥٤]، ولذا فهو يعرف أيضاً علي أنه غياب التهديدات للقيم المكتسبة[٥٥].

وبذلك فمفهوم الأمن يشير إلي التحرر من الخطر والأمان [٥٦]، وكذلك السلام، الحماية الضمان، التدابير المتخذة من التحسس والتخريب.

أما التعريف اللغوي لمفهوم القومية :

المادة اللغوية لكلمة قومية هي (قوم) أما الفعل الثلاثي منها قام ، والرباعي أقام، وعرفت موسوعة اكسفورد الانجليزية القوم بأنه تجمع كثير من البشر، يرتبطون فيما بينهم بوحدة الأرض والثقافة واللغة والتاريخ [٥٧]. وهذا المفهوم يستخدم لتحديد الهوية الذاتية للدولة، ومشيراً إلي الأفكار والممارسات المرتبطة بالأمة، فالقومية بذلك مكون لا يتجزأ من الأمة والدولة ويرتبط بمصالحها [٥٨].

ب – التعريف الاصطلاحي لمفهوم الأمن القومي

لا يوجد تعريف محدد لمفهوم الأمن القومي ومن بين هذه التعريفات ما يلي:

- مفهوم الأمن القومي لدي علماء الاجتماع يشير إلي: قدرة الدولة علي حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية، بصرف النظر عن نوعية هذه التهديدات ومصادرها، وهذا التعريف يركز علي قدر من الاستقرار والحماية والتنمية الشاملة للدولة في جميع المجالات.[٥٩]
- ويعرف تريجر وكرتنيرج الأمن القومي علي أنه: هو الجزء من سياسة الحكومة، ويستهدف ذلك الجزء خلق الظروف المواتية لحماية القيم الحيوية[٦٠].
- وعرفه ريتشارد أولمان: أي فعل أو مجموعة من الأحداث التي من شأنها أن تحدد بصورة جوهرية وخلال فترة زمنية قصيرة جودة الحياة للمواطنين داخل الدولة[٦١].
- وعرفته أكاديمية ناصر العسكرية العليا علي أنه: القدرة علي توفير أكبر قدر من الاستقرار والحماية وذلك بهدف تحقيق التنمية الشاملة للدولة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمعلوماتية والبيئية والأيديولوجية، ضد كافة أنواع التهديدات الداخلية والخارجية سواء عالمية أو إقليمية، وذلك من أجل تحقيق الأهداف القومية للدولة[٦٢] .

– وعرفه باري بوزان علي أنه: العمل علي التحرر من التهديد، وفي سـياق النظام الدولي: فهو قدرة الدول والمجتمعات علي الحفاظ علي كيانها وتماسكها الوظيفي ضد قوي التغيير التي تعتبرها معادية[٦٣].

ومن جملة هذه التعريفات نجد أن الأمن القومي يظهر قدرة الدولة وقوتها علي مواجهة الأخطار والتحديات الداخلية والخارجية وتأمين مرتكزات التطور الاجتماعي العام وتحقيق الاستقرار والأمن، وذلك لتحقيق الأهداف القومية للدولة[٦٤].

فلذا يعد الأمن القومي ظاهرة مركبة متعددة الأبعاد ، وتتطلب الاستفادة من المناهج المختلفة وقدراً أكبر من التكامل المنهجي .

ج – التعريف الإجرائي للأمن القومي:

* توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالولاء والانتماء .
* الحفاظ علي الكيان السياسي للدولة .
* تشكيل القاعدة لمواجهة التحديات والمخاطر الداخلية والخارجية .
* هو وسيلة لوجود مظاهر الاستقرار والأمن [٦٥].
* توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعب ، وتوفير سبل التقدم والرفاهية [٦٦].
* كل دولة لها الحق في الوجود في إطار كيانها الذاتي وشخصيتها القومية[٦٧].

٢– المفاهيم المرتبطة بالأمن القومي

أ – المصلحة القومية

وتعد هي الأداة التحليلية التي تستخدم لشرح ووصف وتقويم مصادر السياسة الخارجية للدولة، ومدي كفاءتها وفاعليتها، ويتم توظيف المصلحة القومية كأداة للعمل السياسي فى اقتراح سياسة ما والمصلحة القومية هي الأوضاع التي تري الدولة في وجودها واستمرارها ما يحقق أهدافها، وهي تتضمن الحفاظ علي استقلال الدولة وكيانها وقيمها وحرياتها في علاقاتها الخارجية .

لذا يوجد ترابط بين مفهومي الأمن القومي لمصلحة القومية:

حيث أن تحديد المصلحة القومية للدولة ينطلق من مفهوم واضح لأمنها، وما يمكن أن يشكل تهديد أو خطر للأمن القومي .

ب– الاستراتيجية القومية:

الاستراتيجية تعني فن القيادة ، وهو مفهوم عسكري في الأساس وتطور وأصبح له مضامين اجتماعية وسياسية، فأصبحت الاستراتيجية هي تلك العملية التي يتم فيها الصهر الكامل لكل مصادر القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بهدف تحقيق المصلحة القومية العليا، ويتطلب تنفيذ الاستراتيجية القومية استخدام

الامكانيات القومية المتاحة من أجل تحقيق أقصي سيطرة ممكنة علي العدو عن طريق التهديدات، بهدف تحقيق مصالح الأمن القومي للدولة .

وتتحدد علاقة الأمن القومي بالاستراتيجية القومية، في أن مفهوم الاستراتيجية القومية يشير إلي تعبئة وتوحيد موارد المجتمع [٦٨].

ثانياً : خصائص الأمن القومي وركائزه

١- خصائص الأمن القومي

أ- الأمن القومي له جانبان:

* جانب موضوعي، يمكن تحديد عناصره ومكوناته والتعبير عنها كمياً.

* جانب معنوي، وهذا الجانب يتعلق بالروح المعنوية، وبمدي ارتباط الشعب بالنظام السياسي.

ب – يعد الأمن القومي ظاهرة ديناميكية حركية

حيث أنه لا يمكن اعتبار الأمن حقيقة ثابتة تحققها الدولة مرة واحدة وإلي الأبد، ولكن تتابع الدولة باستمرار ما يدور فيها وحولها دولياً وإقليمياً، لكي تعدل من أوضاعها وتحركاتها، وتطور من قوتها، لكي تحافظ علي درجة الأمن التي ترغب في تحقيقها.

ج – يعد الأمن القومي خلاصة التفاعل بين عوامل داخلية وإقليمية ودولية، حيث تتعلق العوامل الداخلية بحماية المجتمع من التهديدات الداخلية المدعومة بقوي خارجية، والعوامل الإقليمية هي الخاصة بعلاقة الدولة مع الدول المجاورة لها في المحيط الدولي وطبيعة تحالفاتها الدولية.

د – الأمن القومي حقيقة نسبية وليست مطلقة: حيث أن الدول تسعي لتحقيق الأمن القومي النسبي لها مع الأخذ في الاعتبار أمن الدول المجاورة لها[٦٩].

٢- ركائز الأمن القومي

الركيزة الأولي: إدراك التهديدات سواء الداخلية أو الخارجية .

الركيزة الثانية: رسم استراتيجية لتنمية قوة الدولة .

الركيزة الثالثة: توفير القدرة علي مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية ببناء قوة الشرطة والقوة المسلحة.

الركيزة الرابعة: إعداد سيناريوهات للتهديدات الداخلية أو الخارجية مع اتخاذ إجراءات مواجهتها [٧٠].

ثالثاً: أبعاد الأمن القومي

١- البعد الاقتصادي

يتمثل في حماية موارد الدولة واقتصادها وتطويره، وذلك من أجل توفير متطلبات المعيشة للمواطنين، ويعد البعد الاقتصادي للأمن القومي ذو أهمية كبيرة، وذلك لارتباطه بتوفير احتياجات الدولة الأساسية، وقد تتمثل هذه الإمكانيات فيما تملكه الدولة من رؤوس أموال أو خبرة أو مواد أولية أو منتجات مصنعة، ولذلك فالدولة تسعي لزيادة قدرتها الصناعية، بالإضافة لدعم قدرتها المالية للوفاء بالتزاماتها الداخلية والخارجية، وذلك دون المساس باحتياجات المواطنين الأساسية.

٢- البعد العسكري

وهذا البعد يتمثل في الأمن العسكري، ويعني ذلك القدرة علي الدفاع عن الوطن ضد أية تهديدات خارجية أو داخلية، وحفظ الأمن والاستقرار داخل البلاد، ويركز هذا البعد علي دور ومهام القوات المسلحة للدولة في حمايتها ضد أي تهديد مسلح خارجي يهدد حدودها وسلامة أراضيها [٧١].

٣- البعد السياسي

يسعي البعد السياسي للأمن القومي إلي حماية الدولة وحماية النظام العام والأمن، وأجهزة الدولة التي تساهم في تسيير الأعمال اليومية داخل الدولة، ويهتم هذا البعد بخلق عملية الاستقرار الداخلي من خلال خلق نظام ديمقراطي يساهم فيه المواطنون جميعهم في العملية السياسية.

٤- البعد المعلوماتي

وهو مجموعة من العمليات التي يتم تصميمها لتحقيق مجموعة من الأهداف، وترتبط بإمكانية الاعتماد علي فاعلية العمليات في المنظومة والالتزام بالقوانين واللوائح التي يتعرض لها أمن المعلومات داخل هذه المنظومة[٧٢].

٥- البعد الإعلامي والثقافي

ويتحقق ذلك من خلال الأمن الإعلامي والأمن الثقافي.

٦- البعد البيئي

ويتمثل في التعامل مع المخاطر البيئية التي قد تهدد الدولة، وذلك بالإضافة إلي التخطيط مع الدول الأخري من أجل مناقشة القضايا البيئية العالمية.

٧- البعد القيمي

ويتمثل ذلك في الحفاظ علي ثقافة الدولة وهويتها الوطنية وحماية معتقداتها وعاداتها وتقاليدها.

٨- البعد الاجتماعي

ويشمل كل النواحي الحياتية التي تهم الإنسان وتهدد حياته، ابتداءاً بالتحرر من تهديد الفقر والمرض والجوع والحماية من الحوادث المؤذية التي تعطل سير الحياة [٧٣]، ويتم توضيح ذلك من خلال الشكل التالى:

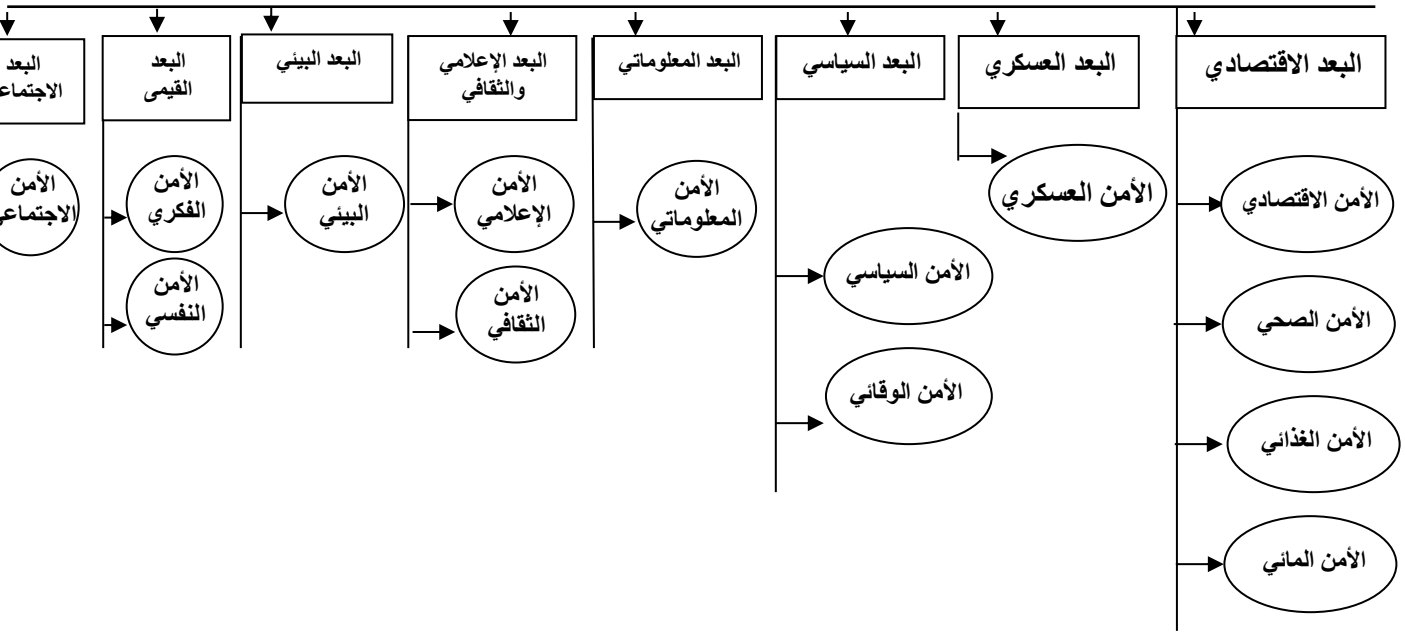

الشكل رقم (٤) يوضح أبعاد الأمن القومي

المصدر: أمن نافع محمد المحجوب ، "القيم والأمن القومي المصري : رؤية مفاتيح حول قياسات الجودة في التعليم الجامعي" ، مجلة كلية التربية ، جامعة المنصورة ، العدد ١١٨ ، إبريل ٢٠٢٢ ، ص ٥٨ .

ويتضح من خلال شكل الأبعاد أن الأمن القومي يتحقق من خلال توازن قوة الدولة مع نظيرتها من الدول .

رابعاً : عناصر تهديد الأمن القومي وتحدياته

١- عناصر تهديد الأمن القومي

أ – التهديد الداخلي

* التهديدات السياسية: ويكون ذلك من خلال ارتباك الوضع السياسي وتنامي مستوي الضعف.
* التهديدات الاقتصـادية: حيث أن التخلف الاقتصـادي يعتبر من أهم العوامل، ويمكن قياسـه من خلال درجة الفقر وانخفاض مستوي المعيشة.

ب – التهديد الخارجي

* عوامل تهديد إقليمية: وهي التهديدات التي تدخل تحت إطار محاولات التهديد بمجال العلاقات بين الدول وبين المحيط الإقليمي لها، وذلك لأسباب عديدة من أهمها تضارب الأهداف والمصالح .
* عوامل تهديد عالمية: وهي العوامل التي تهدد مجال العلاقة بين الدولة وبين محيطها العالمي .
* التهديدات الاقتصادية: ويكون ذلك مثل فرض الحصار أو وقف المعونات أو المساعدات الاقتصادية[٧٤].

٢- تحديات الأمن القومي المصري

تهتم الجهات الوطنية المعنية بصياغة أهداف الأمن القومي المصري، بالسعي لتوفير القدرة بمفهومها الشامل(عسكرية، تكنولوجية، أمنية، سياسية، اقتصادية، معنوية) وذلك بهدف تأمين كيان الدولة وحماية مصالحها الحيوية في مواجهة أي مخاطر أو تهديدات سواء كانت داخلية أو خارجية وبها يتفق مع تحقيق الأهداف القومية للدولة.

ويتعرض تحقيق الأمن القومي للعديد من التحديات وكان ذلك نتيجة استمرار الخلل في موازين القوي بالشرق الأوسط، ومن بين هذه التحديات:

* حالة الانفلات الأمني والفوضى التي تمر بها بعض الدول العربية، وما تعكسه من مخاطر سواء علي أمن المنطقة العربية أو علي استقرار محاور الملاحة البحرية العالمية (مضيق باب المندب، قناة السويس، مضيق هرمز).
* سعي التنظيمات التفكيرية لبناء إمارات متفرقة بعد اسقاط النظم السياسية الحالية بالمنطقة العربية.
* اهتمام القوي الإقليمية والدولية بإنشاء قواعد عسكرية خاصة بها في المنطقة، وتشكيل تحالفات عسكرية جديدة مع الدول العربية.

وفي ظل التحديات الخاصة بالأمن البحري في منطقة الشرق الأوسط ونتيجة لتعدد الصراعات الناتجة عن التغيرات الإقليمية والدولية بالمنطقة وتأثيرها علي الأمن القومي المصري، كان قرار القيادة السياسية للدولة بتطوير القوات المسلحة، وذلك بما يتناسب مع تقديرات دقيقة تتجه نحو المهام المستقبلية للقوات البحرية من رؤية استراتيجية شاملة للحفاظ علي الأمن القومي المصري ودعم مقتضياته ومتطلباته، **ولذا تم السعي إلي تطوير إمكانيات القوات البحرية وذلك من خلال:**

* التعاقد علي أحدث الوحدات البحرية ذات النظم القتالية والفنية المتطورة ، ومن ضمنها: امتلاك مصر حاملات المروحيات طراز " ميسترال " والفرقاطات الحديثة طراز " فريم- جووبند – ميكو ٢٠٠" والغواصات طراز " ٢٠٩١ ، ١٤٠٠ " مما كان له أثر كبير في إحداث نقلة نوعية للقوات البحرية المصرية، وجعلها قادرة علي استمرار وحداتها البحرية بالمياه العميقة أو الحفاظ علي مقدرات الدولة بالمناطق الاقتصادية الخالصة.
* تم الانتهاء من تطوير وتشييد قواعد بحرية بمسرحي عمليات البحرين الأحمر والمتوسط، وذلك وفق أحدث المتطلبات للقواعد البحرية المتطورة، لكي تكون نقطة ارتكاز لوحدات القوات البحرية بجميع طرازاتها ومطالبها اللوجيستية، للعمل علي جميع الاتجاهات الاستراتيجية في وقت واحد، وبقدرات قتالية عالية، مما جعل القوات البحرية قادرة علي تأمين مصالح الدولة المصرية وأمنها القومي.

لذا فمتطلبات تحقيق الأمن القومي المصري هي:

يعد الأمن القومي عملية متكاملة لها متطلبات، ومن هذه المتطلبات:

* متطلبات البعد العسكري

وهو الاســـتعداد الدائم لتلك القوات لتكون علي أعلي مســـتوي من الكفاءة القتالية، وذلك لكي تكون أهم مصدر للأمان والأمن بالنسبة للشعب المصري.

* متطلبات البعد الاجتماعي والديمغرافي

وذلك من خلال العمل علي حماية القيم الاجتماعية والمباديء الأخلاقية للمجتمع، والحرص علي الحفاظ بمستوي التماسك المجتمعي والارتقاء بالولاء والانتماء الوطني .

* متطلبات البعد الاقتصادي

وتتركز متطلبات هذا البعد علي ضـــرورة تأمين الموارد وتحقيق الأهداف الاقتصـــادية، وإحداث التنمية الشاملة، بالإضافة إلي العمل علي توفير الحاجات الأساسية للمواطنين[٧٥].

المحور الرابع: أثر الأبعاد الجيوستراتيجية لترسيم الحدود البحرية علي الأمن القومي المصري

لقد فرضت التطورات الاقتصادية والسياسية والأمنية التي شهدتها منطقي شرق البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، لتصاعد الأهمية الجيوستراتيجية لتلك المناطق، وإحداث تحول في الخريطة الجيوسياسية لهما، حيث قادت هذه التطورات إلي تسريع ظهور دائرة استراتيجية جديدة تشكل ساحة للعديد من المصالح الإقليمية والدولية، وفي جوهرها منطقة شرق البحر المتوسط والبحر الأحمر، **ويتم تناول هذا المحور من خلال:**

أولاً : تأثير تهديدات الأمن البحري علي الأمن القومي المصري.

ثانياً : الاستراتيجية المصرية لمواجهة التهديدات الأمنية.

ثالثاً : القواعد العسكرية المصرية وتعزيز الأمن القومي المصري .

أولاً : تأثير تهديدات الأمن البحري علي الأمن القومي المصري

١- تهديدات الأمن البحري

أ - تهديدات التنظيمات الإرهابية

وذلك لأن العديد من التنظيمات الإرهابية في أفريقيا تعتمد علي البحر في زيادة إيراداتها المالية، حيث تشكل تجارة الأسلحة عن طريق البحر مصدراً مهماً للربح لتلك التنظيمات .

وأيضـــاً لعبت الحرب الأهلية في اليمن، وصـــعود بعض الفواعل من غير الدول(جماعة الحوثي) دوراً متزايداً في انعدام الأمن الإقليمي، بما في ذلك زيادة التوتر حول مضـــيق باب المندب وتهديد أمن البحر [٧٦]،

حيث أنه منذ بداية تمرد جماعة الحوثي في اليمن وسيطرتهم علي الساحل الغربي لليمن، تصاعدت التهديدات للملاحة البحرية في البحر الأحمر، خاصة سيطرتهم علي ميناء الحديدة، والذي يعد أكبر ميناء يمني علي الساحل الغربي، وكذلك سيطرتهم علي مضيق باب المندب وهذه الهجمات التي يشنها الحوثيون في البحر الأحمر تسببت في تغيير مسار بعض السفن التجارية خاصة تلك المرتبطة بإسرائيل، حيث تم تفادي مضيق باب المندب وقناة السويس ، ولذا بدأت السفن تسلك طرقاً بديلة تتخطي رأس رجاء الصالح، وهذا يعني زيادة في مسافة الرحلة وبالتالي زيادة في وقت العبور، وهذا التغيير في المسار يأتي كإجراء احترازي من قبل الشركات لحماية أصولها وضمان سلامة شاحناتها.

وهذه التهديدات في البحر الأحمر أثرت علي الاقتصاد المصري، وذلك من خلال تراجع السفن المارة بالقناة، مما أدي إلي انخفاض نسبة إيرادات القناة .

والشكل رقم (٥) يوضح الشركات الناقلة التي أوقفت خدماتها عبر البحر الأحمر بسبب هجمات الحوثين علي السفن المارة، حيث تشكل هذه الشركات الناقلة ما نسبته ٥٦٪ من إجمالي نشاط الشركات الناقلة للحاويات عالمياً.

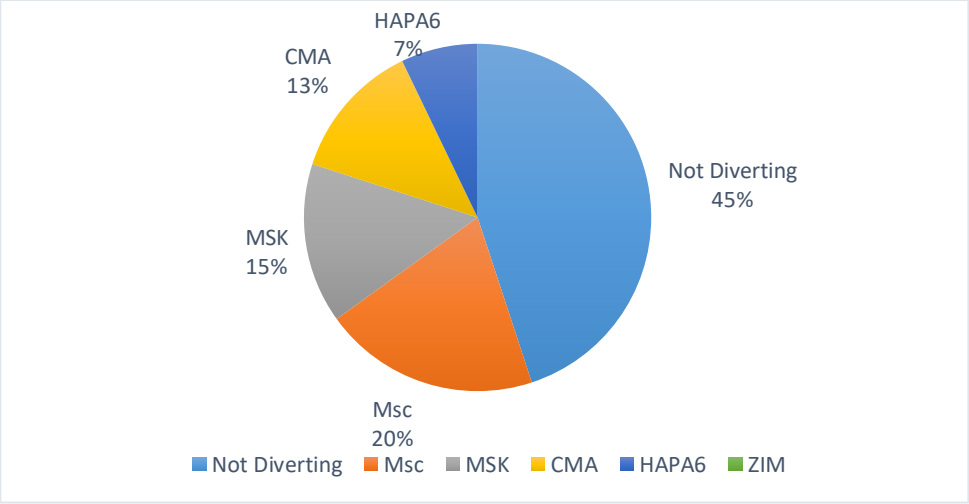

الشكل رقم (٥) يوضح الشركات الناقلة التي أوقفت خدماتها عبر البحر الأحمر

المصدر: محمد علوي ،" تأثير الأزمات الجيوسياسية علي النقل البحري العالمي" ، **مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية** ، العدد ١١ ، يوليو ٢٠٢٤ ، ص ١٩ .

لذا خلال السنوات الأخيرة شهدت قناة السويس تذبذباً في ايراداتها، حيث بلغت ٥.٥ مليار دولار في عام ٢٠١٤، وتراجعت إلي ٥.٢ مليار دولار في عام ٢٠١٥، ثم استمر الانخفاض إلي ٥ مليار دولار في ٢٠١٦، ومع ذلك شهدت الإيرادات ارتفاعاً طفيفاً في السنوات التالية، حيث بلغت ٥.٣ مليار دولار في عام ٢٠١٧، وارتفعت إلي ٥.٧ مليار دولار في ٢٠١٨، وفي ٢٠١٩ ارتفعت إلي ٥.٨ مليار دولار وفي ٢٠٢٠ شهدت إيرادات قناة السويس زيادة ملحوظة إلي ٥.٩ مليار دولار، وفي ٢٠٢١ ارتفعت بشكل أكبر لتبلغ ٧ مليارات

دولار، ومع تحسن الظروف الاقتصادية وتعافي النشاط التجاري العالمي ارتفعت إيرادات قناة السويس في عام ٢٠٢٢ إلي ٩.٤ مليار دولار[٧٧] وفي عام ٢٠٢٣ حققت إيرادات بقيمة ١٠ مليار و ٢٠٠ مليون دولار، ولكن للأسف في عام ٢٠٢٤ تحقق ٣ مليارات و٩٠٠ مليون دولار، وفي عام ٢٠٢٥ في أشهر يناير وفبراير ومارس أصبح هناك تحسن طفيف في حركة الملاحة.

والجدول رقم (٣) يوضح عدد السفن العابرة لقناة السويس في عام ٢٠٢٤

العام	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	2019	2020	2021	2022	2023	2024
عدد السفن	١٧.٨٠٠	١٧.٢٢٤	١٦.٥٩٦	١٧.١٤٨	١٦.٤٨٣	١٦.٨٣٣	١٧.٥٥٠	١٨.١٧٤	١٨.٨٨٠	١٨.٨٣٠	٢٠.٦٤٩	٢٢.٠٣٢	٢٦.٤٣٤	13.213

المصدر: www.suezcand.gov.eg

ويتضح من خلال هذا الجدول أنه في عام ٢٠٢٣ عبرت حوالي ٢٦٤٣٤ سفينة، بينما في عام ٢٠٢٤ انخفض هذا العدد إلي ١٣٢١٣ سفينة مما يمثل انخفاضاً ملحوظاً بنسبة ٥٠٪، ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلي التوترات في منطقة البحر الأحمر وتأثيرها علي حركة الملاحة البحرية .

لذا نجد أن عدم الاستقرار في مضيق باب المندب وجنوب البحر الأحمر له تأثير مباشر في أعداد السفن العابرة لقناة السويس، لا سيما أن القناة محكومة بالمنفذ الجنوبي للبحر الأحمر وهو مضيق باب المندب .

ب- القرصنة

لقد أدت إلي تعطيل التجارة المنقولة بحراً، مما أدي إلي زيادة تكاليف الشحن، مع قيام شركات التأمين بزيادة أسعارها علي السفن، واستئجار مشغليها لحراس من أجل حماية الأطقم، مما أدي إلي زيادة التكلفة الإجمالية للتجارة[٧٨] .

لذا تعد عمليات القرصنة التي تقوم بها الجماعات المسلحة في نطاق البحر الأحمر، أحد التهديدات التي ظلت تواجهها حركة التجارة العالمية التي تمر عبر المضايق الملاحية.

ووفقاً لتقرير مكتب التحقيقات الدولي عن القرصنة العالمية وضح ما يلي:

* هشاشة الدول المتشاطئة للبحر الأحمر وتصاعد الاقتتال الداخلي حيث تعاني معظم الدول التي تحيط بالبحر الأحمر من هشاشة الأوضاع الداخلية، وذلك من ناحية تعرض بعضها لحالة نزاع مسلح، واقتتال داخلي، كما في الحالة اليمنية، أو تنشط فيها جماعات ارهابية كالصومال.
* تعدد تدخلات الأطراف الاقليمية والدولية، وذلك عبر تأسيس المزيد من القواعد العسكرية في جيبوتي والصومال وارتيريا، وبالتالي تحويل منطقة البحر الأحمر إلي مساحة للتنافس الإقليمي والدولي، وذلك لتعزيز النفوذ من ناحية، وتأمين المصالح في إطار حركة التجارة العالمية التي تمر عبر الممرات الملاحية في تلك المنطقة.

* زيادة التوترات الإقليمية في شـــرق البحر الأبيض المتوســـط والتنافس علي الموارد، حيث أدت الاكتشـــافات النفطية الضـخمة في حوض شـرق المتوسـط، إلي زيادة التوترات الإقليمية، وذلك نظراً لعمليات الاسـتكشـاف التي تجريها بعض الدول في المياه الاقتصـــادية للدول الأخري، وزيادة التنافس الإقليمي علي الموارد النفطية في تلك المناطق[٧٩].

ج- التهريب

ويشـمل تهريب الأسـلحة والمخدرات والأشـخاص، حيث أصـبحت شـبه جزيرة سـيناء الواقعة علي مفترق طرق البحر المتوسـط والبحر الأحمر، مركزاً لأنشـطة التهريب، حيث يسـتخدم المهربون القوارب الصـغيرة لنقل البضـائع والأشـخاص عبر البحر الأحمر متجاوزين المواني‌ء ونقاط التفتيش الرسـمية وهذا يشـكل تحدياً كبيراً لأمن الحدود البحرية.

٢- القواعد العسكرية في جيبوتي وأثرها علي الأمن القومي المصري

علي الرغم من أن دولة جيبوتي ثالث أصـــغر دولة أفريقية، بمســـاحة لا تتجاوز ٢٣ ألف كم٢ إلا أنها تحتوي علي موقع اسـتراتيجي متميز مطل علي البحر الأحمر، وتشـكل مرصـداً مثالياً للمراقبة والوصـول إلي الشـرق الأوسـط وشـرق أفريقيا وأسـيا الوسـطي، لذا فهي تحتوي علي أكبر عدد من القواعد العسـكرية في العالم، بحوالي ٩ قواعد عسكرية، تضـم ٦ قواعد للولايات المتحدة والصـين وألمانيا وأسـبانيا وإيطاليا واليابان، بالإضـافة إلي ٣ قواعد فرنسية بينها قاعدة بحرية ومطارات، أحدهما في منطقة ساحلية، وقواعد أخري تحت الإنشاء .

ويعد وجود هذه القواعد له تأثير علي مصر وعلي الأمن القومي المصري وذلك من خلال:

* اسـتمرار النفوذ الدولي في منطقة القرن الأفريقي،مما يتيح سـيطرة القوة الدولية علي الموارد الطبيعية والخبرات التي تتمتع بها هذه المنطقة، ويعيق حلم التكامل الاقتصادي الذي تسعي الدولة المصرية للتحقيقه.
* التنافس الدولي والإقليمي علي بناء القواعد العسكرية في منطقة القرن الأفريقي، يجعل غالبية تلك القوي تسعي للسـيطرة علي البحر الأحمر ومضـيق باب المندب، وبالتالي السـيطرة علي حركة التجارة الدولية، الأمر الذي سـيكون له تأثير سـلبي علي الملاحة في قناة السـويس، والذي تعد واحدة من أهم المصـــادر للدخل القومي المصري.
* القوي الدولية في القرن الأفريقي متعارضة المصالح والتوجهات مما سيجعل كل قوة تحاول الحصول علي دعم وتأييد باقي دول المنطقة، وهو ما سيترتب عليه وجود تداعيات خطيرة علي قدرات دول منطقة القرن الأفريقي العسكرية والاقتصادية، وبالتالي سيكون لها تأثير علي الأمن القومي المصري.

* مواقف معظم هذه القوي من دعم أثيوبيا بشكل غير مباشر في أزمتها في سد النهضة مع مصر والسودان، وحربها ضد التيجراى، يؤكد أن هذه القواعد قد يكون لها دور في مساعدة الدولة الأثيوبية وتقديم الدعم العسكري .

ثانياً : الاستراتيجية المصرية لمواجهة التهديدات الأمنية

لقد سعت القيادة المصرية للحفاظ علي الأمن القومي ومقدرات الشعب المصري علي المحاور الاستراتيجية عامة، وذلك من خلال تنويع وسائل وطرق مواجهة التهديدات الأمنية المحتملة، وهي تتلخص في التالي:

*** الاستراتيجية العسكرية المصرية**

حيث تغيرت الاستراتيجية المصرية بعهد الرئيس عبد الفتاح السيسي وتم تكوين قواعد عسكرية كبيرة بدعم القوات المسلحة بأسلحة وإنشاء قواعد عسكرية تغطي الاتجاهات الاستراتيجية المختلفة وإجراء مناورات عسكرية، وهذا يحقق الاستراتيجية المصرية، وهي استراتيجية دفاعية بالمقام الأول، وقد تتحول إلي هجومية في حالة وجود تهديد مباشر للأمن القومي[٨٠].

* تولي مصر قيادة قوة المهام المشتركة ١٥٣ المعنية بالأمن الدولي في البحر الأحمر في ٧ إبريل ٢٠٢٥، بعد أن تسلمتها من البحرية الملكية الاسترالية، وقد تأسست قوة المهام المشتركة ١٥٣ في ١٧ إبريل ٢٠٢٢ لتعزيز الأمن البحري الدولي وبناء القدرات فى هذه الممرات المائية الاستراتيجية ويأتي تسلم مصر قيادة فرقة العمل المشتركة ١٥٣ التابعة لهذا التحالف في البحر الأحمر، تأكيداً علي موقع مصر في التحالف، وتنقسم القوات البحرية المشتركة (CMF) إلي خمس فرق عمل متخصصة توزع مهامها علي النحو التالي :

- الفرقة ١٥٠ لمكافحة تهريب المخدرات والإرهاب في المياه خارج الخليج العربي.
- الفرقة ١٥١ المتخصصة في مواجهة القرصنة قبالة السواحل الصومالية.
- الفرقة ١٥٢ التي تعمل علي تعزيز الأمن البحري داخل الخليج العربي
- الفرقة ١٥٣ المعنية بأمن البحر الأحمر، وهذه الفرقة التي تسلمت مصر قيادتها.
- الفرقة ١٥٤ وهي فرقة لوجيستية، تضطلع بمهام التدريب.

وبالإضافة إلي ذلك عملت مصر علي توقيع اتفاقيات تعاون عسكري مع أغلب دول المنطقة فخلال زيارة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إلي جيبوتي في مايو ٢٠٢١، كان الاتفاق علي التعاون العسكري والفني حاضراً ضمن أجندة التعاون بين البلدين، وتم الاتفاق علي تعزيز التعاون في مجالات مكافحة الإرهاب وجميع أشكال الجريمة المنظمة، وكذلك أمن البحر الأحمر وخليج عدن، من خلال التنسيق في إطار مجلس الدول المتشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن[٨١] .

ثالثاً : القواعد العسكرية المصرية وتعزيز الأمن القومي المصري

لقد اتخذت مصر خطوات حاسمة لتطوير وتعزيز قدراتها العسكرية والدفاعية، بما في ذلك بناء عدد من القواعد العسكرية الوطنية وذلك لحماية حدودها ومصالحها الاستراتيجية، ومن هذه القواعد ما يلي:

١- قاعدة محمد نجيب العسكرية

تعد أكبر قاعدة عسكرية في الشرق الأوسط وأفريقيا، ولقد تم افتتاحها في يوليو ٢٠١٧، وهذه القاعدة تضم مجموعة كبيرة من المنشأت التدريبية والتكتيكية، مما يجعلها مركزاً رئيسياً للتدريب العسكري المتقدم.

٢- قاعدة برنيس العسكرية

لقد تزايدت أهمية منطقة البحر الأحمر فى التخطيط الاستراتيجي للدولة المصرية، لذا قام الرئيس عبد الفتاح السيسي بافتتاح قاعدة برنيس العسكرية في ١٥ يناير ٢٠٢٠، وذلك بهدف حماية وتأمين السواحل الجنوبية للبلاد، وحماية الاستثمارات الاقتصادية ومواجهة التحديات الأمنية في نطاق البحر الأحمر، وتعد هذه القاعدة أكبر قاعدة عسكرية في منطقة البحر الأحمر، كما تشارك القوات البحرية المصرية في تأمين مداخل البحر الأحمر والجزر المطلة عليه ضد أي إعتداء محتمل من قبل جماعة الحوثيين في اليمن أو غيرها من الجماعات المسلحة النشطة في الدول المجاورة للبحر الأحمر.

وقامت مصر بتنفيذ عدة مناورات عسكرية في منطقة البحر الأحمر مع الدول المطلة عليه والقوي الدولية المهتمة به، وذلك بهدف رفع مستوي التنسيق العملياتي بيتها، ومن بين هذه المناورات تلك التي نفذتها مصر مع أسبانيا وفرنسا، والمناورات التي تم تنفيذها مع الإمارات والسعودية والسودان وجيبوتي والأردن[٨٢] .

٣- قاعدة شرق بورسعيد العسكرية

تقع هذه القاعدة بمنطقة شرق بورسعيد علي ساحل البحر المتوسط، وتم أنشاؤها لتعزيز الأمن البحري في منطقة قناة السويس ومواجهة أي تهديدات محتملة من البحر.

٤- قاعدة البحر الأحمر

تقع علي ساحل البحر الأحمر، وتلعب دوراً هاماً في تأمين الملاحة في البحر الأحمر، وحماية الموانيء المصرية علي الساحل الشرقي .

٥- قاعدة جرجوب العسكرية " ٣ يوليو "

تعد هذه القاعدة علي أكبر وأحدث القواعد البحرية، حيث تقام علي مساحة ١٠ ملايين م٢ علي البحر المتوسط، وتعتبر هذه القاعدة إضافة لمصر علي الاتجاه الاستراتيجي الغربي للبحر المتوسط.

وتعد هذه القاعدة ضمن منظومة بحرية متكاملة بمواصفات عالمية تشمل ٥ قواعد، **وتوجد مجموعة من الأبعاد الاستراتيجية لهذه القواعد:**

* تعزيز الدبلوماسية العسكرية المصرية، حيث أن قاعدة ٣ يوليو مجهزة للقيام بكافة التدريبات والمهام المشتركة مع الدول الصديقة، وواكب انطلاقها تدشين مناورة " قادر ٢٠٢٠ – ٢٠٢١ "، واشتركت القوات البحرية المصرية في ٣٤ تدريباً مشتركاً مع ١٧ دولة.
* قيمة مضافة لتنامي القدرات البحرية المصرية، حيث تشكل هذه القواعد مراكز انطلاق للدعم اللوجيستي للقوات المصرية في البحرين الأحمر والمتوسط لمواجهة أية تحديات أو مخاطر قد تواجه المنطقة، حيث تضطلع بدور رئيسي في عملية تأمين مقدرات مصر الاقتصادية في البحر المتوسط في منطقة من أهم المناطق الاستراتيجية علي مستوي العالم، وأيضاً مكافحة عمليات الهجرة غير الشرعية والتهريب.
* دعم عملية التنمية الشاملة: حيث أنها لا تمثل تلك القدرات عوامل للتأمين والحماية كضمانة لعملية التنمية المصرية، وإنما هي شريك لها، حيث أنه خريطة الانتشار البحري المصري من ميناء العريش شرقاً حتي قاعدة ٣ يوليو غرباً، بالإضافة إلي قاعدة محمد نجيب، يتضح أن هذه الخريطة تتوالي مباشرة مع محاور التنمية المصرية في النظام الشمالي علي كافة اتجاهاته الاستراتيجية، وأيضاً محور التنمية علي سواحل البحر الأحمر، فهي تؤمن مداخل قناة السويس من باب المندب وحتي بورسعيد، بالإضافة إلي الاستعداد لتنامي عملية التجارة الخارجية، وذلك في ضوء التعاون مع العديد من دول الإقليم[٨٣].

وبالإضافة للقواعد العسكرية التي أنشأتها الدولة المصرية، أصبحت مصر عضو في مجلس الدول العربية الأفريقية والمطلة علي البحر الأحمر وخليج عدن، وتم إنشاؤه في يناير ٢٠٢٠ ويهدف هذا المجلس إلي رفع مستوي التعاون والتفاهم بين الدول الأعضاء، وتنسيق المواقف السياسية بينها، وتوثيق التعاون الأمني، بهدف الحد من المخاطر والتهديدات التي يتعرض لها البحر الأحمر، وتنمية العلاقات التجارية والاقتصادية بالإضافة إلي تعزيز الاستثمارات بين الدول الأعضاء، وتعزيز النقل البحري وحرية حركة البضائع والخدمات بها، وتعزيز التعاون بين الموانيء البحرية علي طول ساحل البحر الأحمر[٨٤] .

خاتمة

يعد ترسيم الحدود البحرية المصرية مهم للدولة، حيث أنه بعد الاعلان الرسمى لترسيم الحدود البحرية فإن الخطوة التالية هى الإعداد والتجهيز للمناطق الداخلة للحدود المصرية، للطرح على الشركات العالمية من أجل عمليات التنقيب عن الغاز والنفط، حيث أنه لا يحق للدول التنقيب أو استخراج الثروات الإ بعد ترسيم

حدودها البحرية مع الدول المجاورة، فترسيم الحدود يتيح تعظيم الاستفادة من مخزون الغاز الطبيعى والثروات الهيدروكربونية.

وعلى الرغم من أهمية ترسيم الحدود البحرية لمصر، الإ أن الأمن البحرى المصرى مهدد بأعمال القرصنة والتهريب والارهاب فى افريقيا، هذه التهديدات لها تأثير كبير على الأمن القومى المصرى.

نتائج الدراسة

- يعد ترسيم الحدود البحرية المصرية ذا عائد ايجابى للدولة المصرية، حيث أنه بالإضافة لثروات البحر المتوسط، فإن البحر الأحمر غنى بالثروات المعدنية والشعاب المرجانية التى يتميز بها، وتعتبر من أهم عوامل الجذب السياحى لمصر.
- يعد تواجد قواعد عسكرية للدول الأجنبية فى جيبوتى له تأثير على مصر وعلى الأمن القومى المصرى.
- انشاء قواعد عسكرية متكاملة مثل قاعدة محمد نجيب، وقاعدة ٣ يوليو، وقاعدة برنيس، وكلها قواعد عسكرية تدار بمفاهيم عسكرية، بهدف حماية مصر ومصالحها، بالإضافة إلى الفرقاطة طراز "MEKO-A200" حيث تعد الأكثر تطوراً فى السلاح البحرى المصرى، وتعمل على تعزيز قدرة مصر على تحقيق الأمن البحرى وحماية الحدود والمصالح الاقتصادية فى البحرين الأحمر والمتوسط، للوصول إلى قوة ردع توفر حرية الملاحة البحرية الآمنة، فى ظل التحديات التى تشهدها المنطقة.

التوصيات

- وضع خطط واستراتيجيات سياسية واقتصادية ودبلوماسية وإعلامية، تعمل على مواجهة التهديدات مبكراً.
- الإدراك المبكر للتهديدات الخارجية الحالية أو المستقبلية.
- تعزيز التواجد العسكرى المصرى فى المناطق الحدودية البحرية.
- تحقيق أقصى استفادة من المناطق الاقتصادية الخالصة.
- تحديث القدرات التكنولوجية للرصد والمراقبة.
- تعزيز التعاون الأمنى مع الدول المجاورة فى مجالات الأمن البحرى، ومكافحة التهديدات العابرة للحدود.

---

[1] نورا خليل هاشم ومحمد كاظم عباس المعينى، "ما بين الجيوبولتيك والجيوستراتيجية: دراسة في اختلاف المفاهيم "، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، العدد ٢، السنه ٢٠٢٠، ص ٤٣٣ .

[2] Qi, X, Martitime, **geostrategy and the development of the Chinese Navy in the early twenty First century** , Newport, Road Island, U.S: us.Naval war college Digital ∞ commons, 2006, pp 1-5.

[3] وائل شديد ، **الجيوستراتيجي بين المفهوم والتطبيق**، قطر: سلسلة الإدارة التطبيقية ٢٠٢٠، ص ٩ .

[4] Sloan, G., **Geopolitics , geography and strategic history, Geopolitical theory**, Routledge, Abingdon , UK 2017, p, 272.

[٥] أحمد داود سليمان، **نظريات الاستراتيجية العسكرية الحديثة**، بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٨٨، ص ١٧

[٦] أحمد سعيفان، **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية: عرب – انجليزي – فرنسي**، لبنان: مكتبة ناشرون، ٢٠٠٤ ص ١٣٨ .

[٧] رتيبة برد، "الفكر الجيوسياسي والقراءات النظرية لترتيبات السيطرة الدولية"، **مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية**، العدد ٢، ٢٠٢١، ص ١٥٨ .

[٨] رفيق جلال إبراهيم،" المتغيرات الجيوبولتيكية الإقليمية المؤثرة علي الأمن القومي المصري (الشرق الأوسط)"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، العدد الثالث والعشرون، يوليو ٢٠٢٤، ص ٤٦ .

[٩] قاسم محمد الدويكات وعفاف أبو الهيان، "التقييم الجيوستراتيجي للعناصر المورفولوجية للدولة الأردنية: دراسة تطبيقية في السياسة الجغرافية"، **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية**، العدد ١، ٢٠٢٢، ص ٢

[١٠] جاسم سلطان، **الجغرافيا والحلم العربي القادم – الجيوبولتيك– عندما تتحدث الجغرافيا**، بيروت: دار تمكين للأبحاث والنشر، ٢٠١٣، ص ٩ .

[١١] محمد أحمد السامرائي ، **موسوعة المصطلحات العلمية في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيك**، بغداد: الذاكرة للنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص ٨٧ .

[١٢] مثني مشعان المزروعي، "محاضرات في الجغرافية السياسية"، في:

www.uomnstanslriyah.edu.iq

[١٣] ضياء محمود الدردساوي، "تطور مفهوم الجغرافيا السياسية: من المفاهيم التقليدية إلي التوجهات المعاصرة "، **المجلة العربية للنشر والعلوم**، العدد الثامن والسبعون، ٢٠٢٥ ، ص ٢١٧ .

[١٤] **المرجع السابق**، ص ٢١٨ .

[١٥] نور خليل هاشم ومحمد كاظم عباس، **مرجع سابق ذكره** ، ص ٤٤٩ .

[١٦] قاسم محمد الدويكات وعفاف أبو الهيان، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٤ .

[١٧] نبيل أحمد حلمي،" فوائد ترسيم الخدود البحرية المصرية "، الأهرام، ٩ يناير ٢٠٢٣، في : www.ahram.org.eg

[١٨] **المعجم الوسيط في اللغة العربية**، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٦١٥ .

[١٩] شارل روسو (مترجم)، **القانون الدولي العام** ب.د ، ١٩٨٩، ص ٢٥٤ .

[٢٠] محمد إبراهيم عاصي، "ترسيم الحدود البحرية بين النصوص القانونية والتجاذبات السياسية (حالة لبنان)"، **مجلة القرار للبحوث العلمية المحكمة**، المجلد ٦، السنه الثاني، العدد ١٧، مايو ٢٠٢٥، ص ١٨٧.

[21] **www.journals. uob.edu.ly**

[٢٢] أيمن هياجة وخميس المسلماني،" أثر اتفاقية ترسيم الحدود البحرية في البحر الأبيض المتوسط بين ليبيا وتركيا عام ٢٠١٩ في العلاقات التركية اليونانية"، **دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد ٣، ٢٠٢٤، ص ٤٠٧ .

[٢٣] **المرجع السابق**، ص ٤٠٧ .

[٢٤] سيف نصر توفيق، "السياسة الأمريكية تجاه التهديدات الأمنية في منطقة البحر الأحمر: تحالف حارس الازدهار نموذجاً "، **قضايا سياسية** ، العدد ٧٦ ، ٢٠٢٤ ، ص ٤٤ .

[٢٥] مصطفي عبد الرحمن، **الجوانب القانونية لتسوية نزاعات الحدود الدولية**، القاهرة : دار النهضة العربية، ١٩٩٤، ص ٣٥٧ .

[٢٦] عبد العزيز طريح شرف، **جغرافيا البحار**، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٥، ص ٢٨

[٢٧] ياسر إسماعيل الدفراوي ، "قواعد ترسيم حدود المناطق الاقتصادية الخالصة في القانون الدولي للبحار مع التطبيق علي مشكلة شرق البحر المتوسط "، **مجلة البحوث الفقهية والقانونية**، العدد التاسع والأربعين، إبريل ٢٠٢٥، ص ٢٨٥.

[٢٨] هديه أحمد محمد زعتر ، "أهمية ترسيم الحدود البحرية للمنطقة الاقتصادية الخالصة شرق المتوسط نموذجاً "، **مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية**، المجلد ٩، العدد ٢، يونيو ٢٠٢٣، ص ص ١٤٨٧ – ١٤٨٨ .

[٢٩] مساعد عبد العاطي شتيوي، "الاستراتيجية المصرية للطاقة في شرق المتوسط: الفرص والتحديات والوضع بالنسبة لاتفاقيات ترسيم الحدود البحرية فيما بين دول المنطقة "، **المؤتمر السنوي للمجلس المصري للشئون الخارجية** ، ٢٠٢١، ص ٧٧ .

[٣٠] محمد شوقي عبد العال، "اتفاق مسبق: ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين مصر وقبرص" ، المركز العربي للبحوث والدراسات في: **www.acrseg.org.**

[٣١] فتحي فتحي جاد الله، "اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية شرق المتوسط وأمن مصر القومي" ، **مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية**، العدد السابع، يوليو ٢٠٢١، ص ص ٨٨–٩٢

[٣٢] ياسر اسماعيل الدفراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٢٨٧ .

[33] Stefanos Evripidou, " Cyprus and Egypt sign unitisation deal on the joint Exploitation", Cyprus-Mail, 13 Decembert 2013, in: www.web.archive.org.

[٣٤]. هديه أحمد محمد زعتر، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١٤٩٢ – ١٤٩٣

[٣٥] **المادة الأولي، فقرة (د) من الاتفاقية المصرية اليونانية لتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة عام ٢٠٢٠ .**

[٣٦] **المادة الأولي، فقرة (هـ) من الاتفاقية المصرية اليونانية لتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة عام ٢٠٢٠ .**

[٣٧] أحمد إسماعيل محمد شحاتة، "الأثر الاقتصادي لترسيم الحدود البحرية بين مصر ودول البحر المتوسط" ، **مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية**، العدد السابع، يناير ٢٠٢٣، ص ص ١٤٤–١٤٦ .

[٣٨] محمد شادي، "حسابات مصر واليونان لترسيم الحدود البحرية: تقديرات مصرية "، **المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية**، العدد ٩، ٢٠٢٠، ص ص ٤١–٤٤ .

[٣٩] **المرجع السابق**، ص ٤١ .

[٤٠] بلال المصري، "مسألة الحدود المصرية الليبية"، المركز الديمقراطي العربي، ٣٠ يناير ٢٠٢٣ ، في : **www.democratical.de**

[٤١] أحمد سلطان، "ملف ترسيم الحدود البحرية : الغاز الطبيعي من العجز إلي الفائض" ، المرصد المصري، في : **www.marsad.ecss.com.eg.**

[٤٢] فرج كندي، **ترسيم الحدود البحرية مع ليبيا: بين القانون ووضع اليد**، وحدة الدراسات والأبحاث: المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، ٢٥ نوفمبر ٢٠١٣، ص ٣ .

[٤٣] محمود قاسم، "تحركات استباقية: لماذا شرعت مصر في تحديد الحدود الغربية في البحر المتوسط ، المرصد المصري"، ١٩ ديسمبر ٢٠٢٢، في : **www.marsad.ecss.com.eg.**

[٤٤] نبيل أحمد حلمي، **فوائد ترسيم الحدود البحرية المصرية**، الاهرام، العدد٤٩٧٠٧، ٩ يناير ٢٠٢٣، ص ٤ .

[٤٥] محمود قاسم، **مرجع سبق ذكره** .

[٤٦] نبيل أحمد حلمي، **مرجع سبق ذكره** ، ص٤

[٤٧] خالد موسي،" سباق التمركز الأمني والنفوذ علي شواطيء البحر الأحمر" ، أبعاد للدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٢١ ، ص ٨ .

[٤٨] فؤاد مسعد، **القوي الإقليمية والدولية في باب المندب وخليج عدن: عوامل التنافس وتداعيات الصراع** ، مركز أبعاد للدراسات والبحوث، ٢٠٢٣ ، ص ٥ .

[٤٩] كريم مطر الزبيدي، "مضيق باب المندب في الصراعات الدولية"، **مجلة متون**، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد ٣، فبراير ٢٠٢٠، ص ١٥٢ .

[٥٠] www.cte.univ-setif2,d7.

[٥١] أحمد إسماعيل محمد شحاته، **مرجع سبق ذكره** ، ص ١٢٨ .

[٥٢] رنا محمد مزيد وعبد الحميد هاني الرافعي، "تأثير التنافس الدولي بين روسيا وخلف شمال الاطلنطي في الشرق الأوسط علي الأمن القومي المصري "، **الأمن القومي والاستراتيجية**، العدد الخامس، يناير ٢٠٢٥ ، ص ص ٢١-٢٢ .

[53] Ali E.Hillal Doessouki ∞ Bahgat korany, "A literature survey and fram work for Analysis" , in : Bahgat karany ∞ Ali E. Hillal Doessou ki(eds), **The foreign policies of Arab states: The challenge of change**, 2nd (ed), Boulder, west view press, 1997. pp, 1-2 .

[54]Bajagic and kesetovic, viktoria Zagurska, "An tonjuk, National security and public Administration", **Galician Economic journal**, vol, 66, No5, 2020,p18

[55]David Boldwin**, "**The concept of security", **Review of international studies**, No, 23, 1997. p 13 .

[56]Partrick Hanks, spotter, **Ecncyclopedia word dictionary** ,clour press, Brierut, 1974, p, 1417.

[57]J,A,Simoson and Es.c weiner, **The compact oxford English Dictionary**, 2nd, oxford, U.S.A. clarendon press, 1991, p. 231.

[٥٨] Piet.Hein Kempen," Four concept of security: AHuman Rights perspective", **Human Rights law Review**, vol, 13, No. 1, 2013, p2 .

[٥٩] بسنت حسام الدين طاهر ، "الولاء الوطني والأمن القومي المصري "، **الأمن القومي والاستراتيجية**، العدد الرابع ، يوليو ٢٠٢٤، ص ٨ .

[60]Frank Trager and philip Kronerbery (eds**), National security and American society**, kansas, Kansas university press, 1971. pp.35-36.

[٦١] Richard H.uilman, "Redefining security", **International security**, vol, 8 No,1, 1995. p 49.

[٦٢] غادة أشرف السيد عوض الله ،" أثر الإعلام علي الأمن القومي المصري، دراسة تطبيقية علي عينة من الخبراء"، **مجلة كلية الأداب جامعة سوهاج** ، العدد الحادي والخمسون ، ابريل ٢٠١٩، ص ٣٤٦ .

[٦٣] Bary Buzan, people, **states and fear : An Agenda for International security studies in the post cold war era**, 2nd (ed), Lynne Rienner publishers, 1991, pp 18-19 .

[٦٤] اسماعيل سيد اسماعيل،" توفير الوعي المجتمعي لدي الشباب المصري لتحقيق الأمن القومي "، **الأمن القومي والاستراتيجية**، العدد الخامس، يناير ٢٠٢٥، ص ٦٠ .

[٦٥] ماجد شدود، "الأمن القومي العربي والمتغيرات الدولية"، **مجلة جامعة دمشق في العلوم الإنسانية**، العدد ٢٤، ١٩٩٣، ص ٤٦ .

[٦٦] محمد سيد أحمد، "الواقع الاجتماعي لبدو سيناء وأثره علي الانتماء والأمن القومي: دراسة ميدانية في التهميش والأضواء علي بدو نوبيع"، **حوليات أداب عين شمس**، العدد ٤، ٢٠١٧، ص ٨٤.

[٦٧] رفيق جلال إبراهيم سيد،" المتغيرات الجيوبولتيكية الاقليمية المؤثرة علي الأمن القومي المصري والشرق الأوسط "، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، العدد الثالث والعشرون، يونيو ٢٠٢٤، ص ص ٤٦-٨١ .

[٦٨] علاء عبد الحفيظ، **الأمن القومي المفهوم والأبعاد**، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، ١١ مارس ٢٠٢٠، ص ص ٧-١٠ .

[٦٩] **المرجع السابق**، ص ص ٢١-٢٢ .

[٧٠] غادة أشرف سيد عوض الله ، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٤٩ .

[٧١] أميرة أحمد، "اتجاهات النخبة نحو تأثير مواقع التواصل الاجتماعي علي الأمن القومي المصري : دراسة تحليلية"، **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام**، العدد ١، مارس ٢٠١٥ ، ص ص ٤٩-٥٣

[٧٢] عدنان الشوابكة، "دور إجراءات الأمن المعلوماتي في الحد من مخاطر أمن المعلومات في جامعة الطائف "، **مجلة دراسات وأبحاث جامعة حليفة** ،العدد ع ، أكتوبر ٢٠١٩، ص ١٦٧ .

[٧٣] مشيرة العسكري، "المسئولية الاجتماعية لمنظمات المجتمع المدني والأمن الاجتماعي : دراسة ميدانية لأحدي الجمعيات الأهلية بمحافظة الغربية"، **المجلة العربية لعلم الاجتماع** ، العدد ٢٣ ، يناير ٢٠١٩ ، ص ٨٦ .

[٧٤] أحمد عبد الحسين عيدان عبد الرسول، "الأمن القومي... المفهوم ...وأهم استراتيجياته"، **مجلة الكلية الإسلامية الجامعي**، العدد ٧٨، ٢٠٢٤، ص ص ٧٠٣ – ٧٧٠ .

[٧٥] بسنت حسام الدين طاهر، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٨١ .

[٧٦] أحمد عسكر، "خريطة مهددات الأمن البحري في أفريقيا وجنوب الصحراء"، **الملف المصري**، العدد ١٠٦، يونيو ٢٠٢٣ ، ص ص٣٢-٣٣ .

[٧٧] **www.suez canal.gov.eg**

[٧٨] أميرة محمد عبد الحليم، "السياسات الإقليمية والدولية لتعزيز النفوذ وحماية الأمن البحري في أفريقيا "، **الملف المصري**، العدد ١٠٦، يونيو ٢٠٢٣، ص ص ٣٩-٤٠.

[٧٩] مهاب عادل، "متغير الأمن البحري في السياسة العسكرية الإسرائيلية تجاه حوض البحر الأحمر وشرق المتوسط "، **الملف المصري**، العدد ١٠٦، يونيو ٢٠٢٣ ، ص ص ٢٠-٢٦ .

[٨٠] إيمان الشعراوي، "القواعد العسكرية في منطقة القرن الأفريقي وأثرها علي الأمن القومي المصري" ، مركز الدراسات الاستراتيجية وتنمية القيم، ٢٣ سبتمبر ٢٠٢١، في : www.nvdeg.org

[٨١] شيماء البكشي، "المهددات والاستجابة : السياسة المصرية تجاه أمن البحر الأحمر"، المرصد المصري ، ٤ فبراير ٢٠٢٤، في : www.marsad.ecss.com.eg.

[٨٢] إيمان رجب، "لماذا تزايدت أهمية البحر الأحمر في التخطيط الاستراتيجي المصري" ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٣-١٢-٢٠٢٠ ، في : www.acpss.ahram.org.eg.

[٨٣] WWW.ahram.org.eg

[٨٤] ايمان رجب، **مرجع سبق ذكره.**